جامعة عبد الحميد ين باديس – مستغانم-
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية
تخصص : مالية و تجارة دوليـــــة .

عنوان المذكرة :

تحليل أثر تقلبات أسعار المحروقات على حجم المبادلات الخارجية الجزائرية

إعداد الطالب

- رميلي محمد يوسف .
- شاكري اسامة

إشراف:

مكاوي محمد الامين

لجنة المناقشة

1- د. شاشوة فضلون (استاذ محاضر –ب-) رئـــــــيسا
2- د. مكاوي محمد الامين (استاذ محاضر-أ-) مقررا ومشرفا
3-د.بوزيد سفيان (استاذ محاضر-أ-) منـــــاقشـــا

الموسم الجامعي:2022/2021

شكر وعرفان

يقول الرسول الله صلى الله عليه وسلم"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

نشكر الله تعالى على توفيقينا لانجاز هذا البحث.

يسعنا و يشرفنا أن نتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساهم معنا

في إنجاز هذا العمل، سواء من قريب أو بعيد.

ونختص بالذكر الدكتور: **مكاوي محمد الامين** الذي لم يبخل بتوجيهاته

ونصائحه لنا في تقديم آرائه الصائبة، حتى تم إنجاز هذا العمل.

وتحياتي إلى كل الأساتذة والطلبة وعمال قسم العلوم التجارية .

إهـــداء

اهدي هذا الجهد وعصارة هذا العمل إلي الذين عجز اللسان عن تعداد فضائلهم

إلى الذي سقاني من أخلاقه وزوّدني من آدابه أعظم الرجال "أبي العزيز".

إلى من كانت أناملها شموعًا أنارت دروب حياتي أعظم امرأة "أمي الحنون".

إلى من قاسمتني يوميات الحياة بالودّ, والمحبة و الصداقة "أختي العزيزة"

إلى كلّ عائلتي واقاربي ومن لم أذكر أسمائهم, فأذكرهم في قلبي ولهم جميعًا شكري وتقديري وامتناني.

إلى كلّ من أمّدّني بيد العون والمساعدة في إنجاز هذه المذكرة لكم جميعًا امتناني.

رميلي محمد يوسف

إهـــداء .

تعالت أصوات الفرحة واقترب ما كان بالأمس حلما أقترب حلمي الذي طال انتظاره وامتزجت العبارات لتبقى في القلب ذكريات والشكر أولا لله ثم شكراُ أبي الغالي الذي كان يقطع من روحه لكي أنعم بفرحة كفرحة يوم التخرج فلقد واصل معي دراستي حتى فرح برؤيتي و أنا على مقعد التخرج شكراً أبي، ولا أنسى من سهرت بجانبي وساندتني بكل تفاصيل يومي ودراستي أمي الغالية، كل عبارات الحب لن تصف حبي وفرحتي برؤيتك سعيدة تغمرك الفرحة يوم تخرجي فأنتي الحب يا أمي، شكراً إليكم أحباب القلب يا من أنتم إخوتي و أخواتي و أصدقائي ولدتكم لي الحياة ولا أملك سوى بضع كلمات لعلها تعبر عن شكري وامتناني لكم يا من كنتم لي خير سند افتخر بوجودكم بجانبي دائما.

شـاكـري اسـامـة .

فهرس الموضوعات

العنوان: تحليل أثر تقلبات أسعار المحروقات على حجم المبادلات الخارجية الجزائرية
شكر وعرفان.....
مقدمة..... أ-د
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي حول أسعار النفط.
تمهيد الفصل.....7
المبحث الأول : الأسس النظرية للنفط.....8
• **المطلب الأول**: مفاهيم عامة حول النفط.....8
• **المطلب الثاني** : خصائص و مميزات النفط.....10
• **المطلب الثالث**: أهمية النفط.....12
المبحث الثاني : أسعار النفط.....14
• **المطلب الأول** : مفهوم سعر النفط و أنواعه.....14
• **المطلب الثالث** : تطور أسعار النفط مع ظهور أوبك.....17
المبحث الثالث : سوق النفط الدولية.....20
• **المطلب الأول**: ماهية الأسواق النفطية.....20
• **المطلب الثاني**: خصائص الأسواق النفطية.....22
• **المطلب الثالث**: الطلب والعرض العالمي للنفط و محدداته.....23
خاتمة الفصل.....27
الفصل الثاني : مدخل لاقتصاديات الثروة الغازية
تمهيد الفصل.....29
المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول الغاز، أنواعه ومجالات استخدامه.....30
• **المطلب الأول** : ماهية الغاز والتطور التاريخي لاستغلاله.....30
• **المطلب الثاني** : انواع الغاز ومكوناته.....33
• **المطلب الثالث** : أهمية الثروة الغازية ومجالات استخدامها.....35

المبحث الثاني : الجغرافية الاقتصادية للثروة الغازية.....36
• **المطلب الاول :** خريطة الاحتياطيات العالمية من الثروة الغازية.....36
• **المطلب الثاني :** الإنتاج والاستهلاك العالمي للغاز.....38
المبحث الثالث : التجارة الدولية للغاز، معوقاتها.....42
• **المطلب الاول :** واقع التجارة الدولية للغاز.....43
• **المطلب الثاني :** معوقات وتحديات إنشاء سوق عالمية للغاز.....43
• **المطلب الثالث :** أساسيات تسعير الغاز في الأسواق الإقليمية.....45
خاتمة الفصل.....47
الفصل الثالث : ماهية و اتجاهات التجارة الخارجية.
تمهيـــد الفصل.....49
المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية.....49
• **المطلب الأول**: مفهوم التجارة الخارجية و هيكلها.....49
• **المطلب الثاني**: أهمية التجارة الخارجية.....51
• **المطلب الثالث**: أسباب قيام التجارة الخارجية.....52
المبحث الثاني: الاتجاهات الجديدة للتجارة الخارجية.....53
• **المطلب الأول**:تطور اتجاهات التجارة الخارجية.....53
• **المطلب الثاني**: مراحل تطور التجارة الخارجية في الجزائر.....55
خـلاصـــة الفصل الثالث.....59

المقدمة

مقــدمة:

لقد اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على استغلال ثرواتها النفطية ومنذ قرار التأميم سنة 1971 التفت الجزائر حول قطاع المحروقات باعتباره قطاعا محركا أو قطاعا قائدا للنمو والتطور من خلال ما يوفره من إيرادات مالية خاصة أثناء ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية من جهة ومن جهة أخرى باعتباره قطاعا حيويا محرّكا لقطاعات اقتصادية أخرى ومن أجل ذلك حظي قطاع المحروقات في الجزائر بهذا الحظ الوفير من الاهتمام في جميع مراحل الاقتصاد الجزائر.

ولأن الجزائر اعتمدت و لا تزال تعتمد على قطاع المحروقات بما يوفره من أموال طائلة تساهم وتساعد صناع القرار على تنفيذ مخططاتهم التنموية وتحقيق النمو والتقدم ولأن قطاع المحروقات في الجزائر رهينة التقلبات التي تحدث على مستوى السوق النفطية العالمية فإن التبادلات التجارية تبقى حبيس تغيرات أسعار النفط و ما تفرزه هذه التقلبات سواء بالإيجاب أو بالسلب .

ذلك لأنه ينظر إلى السوق النفطية على أنها سوق غير مستقرة بسبب ما تتعرض له هذه السلعة الإستراتيجية من تقلبات حادة خلال فترات زمنية متقاربة حيث شهدت السوق البترولية منذ عام 1970 إلى يومنا هذا على الأقل 7 أزمات نفطية ومن أهمها: (1973، 1976، 1979، 1986، 1997، 2008، 2014) وهناك العديد من الأسباب المؤثرة في أسعار البترول ولعل من أبرزها (زيادة الطلب، زيادة العرض، المضاربة، الحروب والأزمات،.....).

إذ يعتبر البترول والغاز النواة الأساسية في توفير الموارد بالعملة الصعبة والمصدر الرئيسي للطاقة والعامل الأهم للتحكم في حجم و اتجاهات التبادلات التجارية الخارجية، حيث يرتبط هذا المؤشر (التجارة الخارجية) في الجزائر ارتباطا كبيرا بأسعار المحروقات و تقلباتها في السوق العالمية، و هذا ما سندرسه من خلال هاته المذكرة بعنوان " تحليل أثر تقلبات أسعار المحروقات على حجم المبادلات الخارجية الجزائرية ".

إشكالية الدراسة:

وعلى ضوء عرضنا السابق تظهر ملامح إشكالية الدراسة، والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

" ما هو أثر تقلبات أسعار المحروقات على حجم المبادلات الخارجية الجزائرية ؟ ".

حتى نستطيع الإلمام بالموضوع، حاولنا تجزئة إشكاليتنا الأساسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هو واقع أسعار البترول والغاز ؟

2- ما هي أهم الأطراف المؤثرة على سوق المحروقات ؟

3- هل توجد هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين أسعار المحروقات وحجم المبادلات الخارجية في الجزائر ؟

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي حول أسعار النفط

تمهيد:

اعتمد الإنسان منذ القدم على مصادر عديدة من الطاقة من بينها الفحم الذي بقي لمدة طويلة من الزمن المصدر الرئيسي فيها، لكن بظهور البترول لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1859 أحدث ذلك ضجة نظرا للخصائص التي يتميز بها عن غيره من مصادر الطاقة الأخرى فانتقلت هذه الضجة إلى خارج الولايات المتحدة الأمريكية فظهر مع بداية القرن العشرون في كل بقاع العالم وقد كان للجزائر نصيب من هذه الثروة أو ما يعرف بـ "الذهب الأسود" حيث كان محتكر من طرف الشركات الأجنبية مما دفع بالجزائر إلى استرجاعها عن طريق التأميم واستغلالها لفائدة الاقتصاد الوطني ومن أجل صناعة وطنية قوية.

استنادا مما سبق سوف نتطرق في فصلنا هذا إلى أهم النقاط التالية:

المبحث الأول: الأسس النظرية للنفط.

المبحث الثاني: أسعار النفط.

المبحث الثالث: سوق النفط الدولية.

المبحث الأول: الأسس النظرية للنفط

تطورت استعمالات النفط مع التقدم الحضاري للإنسان، ولم يبدأ التنقيب عنه بشكل واسع إلا بعد النصف الثاني من القرن التاسع عشر، عندما حفر **"أدرين درايك"** أول بئر نفطية في مدينة **"توتسفيل"** بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث وجد النفط بعد 21 متر عن سطح الأرض سنة 1857م، رغم أن أول بئر تم حفرها في الصين في القرن الرابع ميلادي حسب ما رواه **"ماركو بولو"*** في القرن ثالث عشر ميلادي، ومن خلال هذا المبحث سنستعرض أهم الأساسيات حول النفط أهميته.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النفط.

الفرع الأول: تعريف النفط.

النفط والبترول كلمتان مترادفتان للدلالة على نفس المادة، حيث البترول هو مصطلح لاتيني الأصل والنفط هو مصطلح فارسي، ويعود أصل التسمية اللاتينية إلى كلمة "petroleum" وهي تتكون من مقطعين "petr"وتعني الصخر و "oleum" وتعني الزيت بمعنى "زيت الصخر"، ويسمى اشتقاقا من اللغة الفارسية "نافاتا"وتعني قابلية السريان، وهو عبارة عن سائل كثيف قابل للاشتعال، بني غامق أو بني مخضر، وله أيضا اسم دارج "الذهب الأسود"، يوجد في الطبقة العليا للقشرة الأرضية، كما يختلف في مظهره ونقاوته من مكان لأخر، و هو أهم المصادر الرئيسية للطاقة في العالم، و يعتبر كذلك المادة الرئيسية للعديد من المنتجات الكيماوية و البتروكيماوية مثل الأسمدة، المبيدات .....

والنفط مادة بسيطة تتركب من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون، إضافة إلى بعض الشوائب العضوية و الغير عضوية، كالغاز الطبيعي المنفصل عنه أو الممزوج به والمياه و الأملاح و الرمال و الشمع و الكبريت..الخ و تختلف خصائص النفط باختلاف المشتقات المستخرجة منه و اختلاف التركيب الجزئي لكل منها، كما أنه يوجد في حالة غازية (الغاز الصخري) و حالة سائلة (النفط الخام) و هي مواد كربونية خفيفة تكون في الحالة الغازية تحت تأثير الضغط و الحرارة و فور وصولها إلى السطح أو تعرضها لاختلاف في الضغط تتحول إلى سائل.
فعلميا يعرف البترول بأنه ذلك السائل الكثيف الأخف من الماء و يتركب من الفحم يحرر عند احتراقه طاقة قابلة للاشتعال ، لونه بني غامق ويوجد في أعماق مختلفة ضمن صخور مسامية.

- بورنان الحاج، **"السوق البترولية في ظل الحوار بين المنتجين والمستهلكين"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2002، ص 8.

الفرع الثاني: أصل النفط.

تباينت الآراء حول أصل النفط وكيفية تكونه في الطبيعة، وتبلورت هذه الآراء في نظريتين رئيسيتين حول منشأ النفط هما:

أولا/ النظرية العضوية: تقول بأن النفط تكون نتيجة تحلل النباتات والحيوانات البحرية ضمن المواد المترسبة، بمعزل عن الهواء وبتأثير الحرارة المتزايدة في الأعماق عبر ألاف السنين، وهذه النظرية هي الأكثر شيوعا وقبولا لدى الدارسين.

ثانيا/ النظرية اللاعضوية: هي من أقدم النظريات التي تفسر أصل النفط، وتقول أن الهيدروجين والكربون تفاعلا ضمن سلسلة من التفاعلات الكيماوية المعقدة في ظل ظروف الضغط والحرارة الشديدتين مشكلين النفط، و قلما يتم الاستناد إلى هذه النظرية رغم إمكانية إنتاج بعض المشتقات النفطية مخبريا بإتباع تلك التفاعلات الكيماوية لأنه ليس هناك ما يؤكد أنها تمت بنفس الطريقة في الطبيعة.

الفرع الثالث: التجمعات النفطية

و هو الوضعيات التي يوجد علها النفط في الطبيعة قبل عملية الحفر، و هي كما يلي:

أولا/ المكامن و المصائد النفطية: بعد أن يتكون النفط في الصخور الرسوبية و لأنها ذات مسامية، فإنه يهاجر منها إلى طبقات أخرى ويتجمع في مكان واحد عندما يجد عائقا يمنعه من مواصلة حركته، أو يتراكم نتيجة إلتواءات وانكسارات تحدثها حركة القشرة الأرضية، و يسمى ذلك المكان بالمكن أو المصيدة.

ثانيا/ الحقل النفطي: يتكون الحقل النفطي نتيجة تقارب المصائد أو المكامن النفطية من بعضها البعض، مكومة بذلك وحدة واحدة.

ثالثا/ الحوض النفطي: عندما تتقارب الحقول النفطية فإنها تشكل حوضا نفطيا، مثل حوض الخليج العربي الذي يضم حقول النفط في كل من السعودية والعراق وإيران.

- حمادي نعيمة، **"تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربة خلال الفترة 1986-2008"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف-الجزائر،2008-2009، ص 3

المطلب الثاني: خصائص ومميزات النفط.

الفرع الأول: خصائص النفط.

للنفط خصائص ومميزات فريدة تجعل منه سلعة ذات فائدة كبيرة، ومن هذه الخصائص التي يؤخذ بها لمعرفة نوعية البترول نذكر منها:

أولا/ درجة كثافة النوعية: وتعتبر من أهم المؤشرات للدلالة على جودة النفط الخام، وتقاس بوحدة معهد البترول الأمريكي API (American Petroleum Institute)، ونعني بها نسبة وزن النفط إلى حجم مماثل من الماء عندما تتعادل درجة حرارتهما، وتتراوح بين 01 و60 درجة، فكلما كانت كثافة النفط منخفضة كانت درجة كثافته النوعية عالية وجودته أكبر، وبناءا على هذه المقاييس يصبح للنفط ثلاث أنواع:

1- النفط الخفيف: وهو أجود أنواع النفط وتكون درجة كثافته النوعية تبدأ من الدرجة 35 فما فوق ويستخرج منه البنزين، الكيروسين والغاز الطبيعي.... الخ، مثل النفط الجزائري والليبي والقطري.

2- النفط الثقيل: درجة كثافته النوعية 28 درجة فما دون ذلك، وتكاليفه مرتفعة والمنتجات المستخرجة منه ثقيلة (المازوت، الإسفلت...) مثل النفط الخام المصري والسوي.

3- النفط المتوسط: درجة كثافته النوعية بين 28 و35 درجة، والمشتقات المستخرجة منه متوسطة (كزيت التشحيم) مثال ذلك: النفط الخام السعودي والكويتي.

ثانيا/ نسبة الكبريت في النفط الخام: تزداد جودة النفط كلما قلت نسبة الكبريت فيه، لأن النسب المرتفعة من الكبريت في النفط الخام تؤدي إلى تكاليف إضافية للحصول على المواصفات القياسية للإنتاج، وعلى هذا الأساس يصنف النفط الحلو (نسبة الكبريت فيه قليلة) والنفط المر (نسبة الكبريت فيه كبيرة).

ثالثا/ نقطة الانسكاب: وهي مصطلح يقصد به درجة انسياب درجة النفطية كمادة سائلة، أي مدى لزوجة النفط، وترتبط نسبة المادة الشمعية في تركيبه، فكلما ارتفعت نسبة الشمع زادت لزوجة النفط ولزم تسخينه، مما يعني ارتفاع نقطة انسكابه، ويزيد ذلك من تكاليف الإنتاج ويقلل من جودته.

رابعا/ نسبة الشوائب الأخرى (الماء والملح): كلما زادت نسبة الشوائب في النفط الخام زادت تكاليف إنتاجه وانخفضت جودته

- **Mohamed Elhocine Benissad, "éléments d'économie pétrolière, les hydrocarbures, Présent et Future", OPU Économica, Algérie, 1981, p 38.**

خامسا/ مقاييس النفط: قياس النفط يستند إلى الوحدات التالية بحسب الوزن والحجم:

1- حسب الحجم: وحدة قياس الأكثر شيوعا هي الوحدة الأمريكية البرميل والتي تعادل 42 غالون أي 159 لتر، ويقاس كذلك بالمتر المكعب ويعادل كل متر مكعب 6.28 برميل.

2- حسب الوزن: والوحدة المستعملة عالميا هي الطن، وفيها حوالي 7 برميل من النفط، وتشتمل ثلاث مقاييس:

- الطن الطول ويساوي 1006 كلغ.
- الطن المتري ويساوي 999 كلغ.
- الطن القصير ويساوي 906 كلغ.

الفرع الثاني: مميزات النفط.

تتميز السعة النفطية عن غيرها من السلع الأخرى بمميزات خاصة أكسبتها أهمية بالغة في تعظيم منفعتها وزيادة قدرتها التنافسية مع السلع البديلة لها، وهذه المميزات مرتبطة بطبيعة النفط وبكيفية استغلاله، ومن أهم هذه المميزات:

أولا/ الميزة التكنولوجيا الفنية: هي ما يتعلق بمستوى تكنولوجيا أساليب ومعدات استغلال الثروة النفطية، فكل تقدم في تكنولوجيا استغلال النفط يعزز من مكانته وأهميته من خلال التخفيض من تكاليف الإنتاج وما ينجر عن ذلك من انخفاض في الأسعار لاحقا، وتجدر الإشارة إلى أن أغلب الدول النامية المنتجة لهذه المادة الحيوية تفتقر إلى هذه الخبرات الفنية ة التكنولوجية، مما يزيد من تكلفة إنتاجها لهذه السلعة.

ثانيا/ الميزة الإنتاجية: السلعة النفطية تتميز بارتفاع إنتاجيتها عموما، وهذا راجع لأن النشاط الصناعي النفطي يتم بأساليب إنتاج واستغلال متطورة فنيا وتكنولوجيا، وتتكون تكاليف العمل في الدول النامية أقل مما هي عليه في الدول المتقدمة، و لما انخفضت تكاليف العمل انخفضت تكاليف الإجمالية للإنتاج.

ثالثا/ ميزة مرونة الحركة الإنتاجية: يقصد بها سهولة نقل السلعة النفطية مراكز الإنتاج مناطق الاستغلال والاستهلاك في أي نقطة من العالم وقد يساعد على ذلك الطبيعة السائلة للنفط والقدرة على تخزينه لفترات طويلة دون أن يطرأ عليه أي تغيير.

- Mohamed Elhocine Benissad, op, cit, P37.

- حسين عبد الله، **"مستقبل النفط العربي"**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 59.

- محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 59.

رابعا/ ميزة الاستعمال الواسع: تتعدد وتتنوع استعمالات النفط وتشمل مختلف المجالات والنشاطات الاقتصادية مثل الزراعة والصناعة وما يجعل من هذه المادة موردا للاقتصاد العالمي وللحضارة الإنسانية هو أن المشتقات النفطية على اختلاف أنواعها واسعة الاستعمال، وتدخل في كل مظاهر الحياة المعاصرة.

المطلب الثالث: أهمية النفط.

إن الحضارة المعاصرة قائمة في معظم جوانبها على النفط، ليس فقط لكونه مصدر للطاقة وسلعة إستراتيجية لها مكانتها الاقتصادية، بل يتعدى ذلك بكونه ظاهرة لها مكانتها السياسية والعسكرية والاجتماعية، وأهمية تنعكس وتتجسم في جوانب رئيسية هي كالتالي:

الفرع الأول: أهمية النفط على الصعيد الاقتصادي.

تشكل الطاقة برأي علماء الاقتصاد الحيثين عاملا جديدا من عوامل الإنتاج إلى جانب الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم، وتعتبر الطاقة البترولية لحد الآن الأوفر والأسهل والأفضل كما أن تبعية المنتجات المعاصرة للبترول أصبحت وثيقة ويعتبر استهلاكه معيارا للتقدم الاقتصادي.

وتتجسد الأهمية الاقتصادية للنفط في العناصر التالية:

أولا/ النفط كمصدر رئيسي للطاقة: كما سيق وذكرنا فإن الطاقة أحد العناصر الرئيسية في العملية الإنتاجية والنفط هو أهم مصدر للطاقة في الاقتصاد الحديث، و قد اكتسب هذه الميزة نظرا للمزايا العديدة التي يتمتع بها:

- ✓ ارتفاع القيمة الحرارية المتولدة عن النفط أكثر من أي مصدر طاقوي آخر.
- ✓ تكاليف إنتاجه أقل بكثير من تكاليف إنتاج كل البدائل الطاقوية الأخرى.
- ✓ النفط مصدر للعديد من المنتجات الأخرى (المشتقات النفطية).

ثانيا/النفط كمادة أولية أساسية في الصناعة: ما يميز البترول كمادة أولية أنه لا يمكن استعماله إلا بعد إجراء عدة عمليات إنتاجية عليه، والصناعة البترولية في حد ذاتها سواء الإستراتيجية أو التحويلية تعتبر نشاط صناعي واسع وكبير بحيث تحتل مكانة لها فعاليتها في القطاع الصناعي ككل، إضافة إلى الأنشطة التي تعتمد على المنتجات النفطية مثل الصناعات البتروكيماوية (صناعة الأسمدة، صناعة النسيج الصناعي، صناعة المستحضرات الطبية.....)، ليصبح البترول مصدر العديد من العمليات الإنتاجية الصناعية الضرورية.

- قويدري قوشيح بوجمعة، **"انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف – الجزائر، 2008-2009، ص 32.
– ميهوب مسعد، **"دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصاد الكلي الجزائرى خلال الفترة 1986-2010"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الجارية ، تخصص تقنيات كمية للتسيير، جامعة المسيلة- الجزائر، 2011-2012، ص12.

ثالثا/ النفط مصدر للإيرادات المالية: تتضح أهمية النفط كمصدر للإيرادات المالية بصفة أكبر في اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة له من خلال إنتاج الدخل القومي والتراكم الرأسمالي تمويل برامج التنمية، كما أن للدول المستهلكة كذلك نصيب من الإيرادات النفطية و ذلك في شكل ضرائب على الاستهلاك مثلا، و يساهم البترول في توليد الإيرادات المالية بمقدار عالي جدا خاصة لما يكون في شكل مشتقات بترولية، و لقد شكلت نسبة مساهمة البترول في الدخل الوطني لمجموع الدول العربية لسنة 2005م نسبة قدرة بـ 38.8% أي ما يعادل 413,6 مليار دولار.

رابعا/ النفط كأهم سلعة في النشاط التجاري: يشكل البترول و منتجاته سلعة تجارية دولية لها قيمة مالية ضخمة فالشركات الأجنبية تشتري من الأسواق العالمية أكثرية البترول المستخرج من البلدان النامية، و من ثم تبيع منتجاته المصنعة في أكثر من 100 بلد محققة بذلك أرباحا كبيرة، ففي سنة 1984م قدرت الأرباح الصافية لمجموع الاحتكارات البترولية الغربية حوالي 27 مليار دولار، و كان نصيب الاحتكارات الأمريكية منها حوالي 20 مليار دولار و خلال السنوات1974-1983 حولت الشركات البترولية الأمريكية إلى بلدها الأم ما مقداره 110 مليار دولار كربح صافي نتيجة الاستثمارات البترولية في الخارج كما حولت الشركات البترولية البريطانية و الهولندية و الفرنسية إلى بلدانها في الفترة نفسها 30 مليار دولار نتيجة هذه العمليات.

الفرع الثاني: أهمية النفط على الصعيد الاجتماعي.

إن للنفط تأثيرا كبيرا على الحياة الاجتماعية وذلك من خلال المظاهر التالية:

أولا/النفط وقطاع المواصلات: أصبح البترول بمثابة الدم للنقل الحديث، وتقدر الكميات المستخدمة منه في قطاع المواصلات حوالي 35% من مجموع البترول المستهلك في العالم، فالسيارات و الطائرات والبواخر وغيرها من وسائل النقل تستعمل مشتقات النفط كطاقة ضرورية لعملها مثل: البنزين، المازوت....

ثانيا/ دور المشتقات النفطية في الحياة اليومية: تلعب المشتقات النفطية مثل: البلاستيك، المنظفات و الأسمدة....، دورا كبيرا في الحياة اليومية للإنسان المعاصر، و تتنوع استعمالاتها و من غير الممكن الاستغناء عنها.

ثالثا/ دور القطاع النفطي في تشغيل اليد العاملة: نظرا لكون الشركات التي تعمل في القطاع النفطي من الشركات الكبيرة، فإنها تساهم في توظيف عدد كبير من اليد العاملة من مختلف المستويات و الاختصاصات و على الرغم من كون الصناعة النفطية كثيفة التكنولوجيا إلا أنها تساهم مساهمة فعالة في تشغيل اليد العاملة.

رابعا/ دور الشركات النفطية في الأنشطة الاجتماعية: تلعب الشركات النفطية دورا مهما في تفعيل الاجتماعي مثل مساهمتها في دعم العاملين لديها، أو المساهمة في مختلف التظاهرات الرياضية والثقافي والتربوية كبناء المدارس مثلا....الخ.

الفرع الثالث: أهمية النفط على الصعيد السياسي.

إن علاقة البترول بالسياسة هي علاقة قديمة تعود إلى تاريخ اكتشافه، إلا أنه أصبح محورا في السياسة الدولية بعد أن حل مكان الفحم كمصدر أساسي للطاقة، حيث كتب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1924 عند افتتاح اللجنة الفدرالية للبترول أن " تفوق الأمم يمكن أن يقرر بواسطة امتلاك البترول ومنتجاته".ويعتقد ساسة الولايات المتحدة أن البترول هو الإنتاج العالمي الذي يجب أن يبنى على أساسه السلام، و لا تنحصر مظاهر الأهمية السياسية للنفط في يد الدول المستهلكة له من خلال اعتباره غية لتنافسها من أجل بسط النفوذ على مناطق النفط، فالدول المنتجة استعملته لأغراضها السياسية لما فرضته الدول العربية المنتجة كسلاح ضغط في حرب 1973.

الفرع الرابع: الأهمية العسكرية للنفط.

إن الطلب العالمي على النفط ذو الطبيعة العسكرية يعادل 5% من الاستهلاك العالمي وتزداد هذه النسبة في حالة الحروب، وعد الكيروسين أهم المشتقات النفطية التي تزداد عليها الطلب العسكري على النفط لاستعماله كمصدر للوقود لمختلف آليات الحرب الميكانيكية، حتى أن هناك تجهيزات معدة لمشتقات النفط يتم نقلها وتوزيعها في أماكن القتال في حالات الحرب تجنبا لنفاذ الوقود وانقطاع إمداداته، كما أن من بين أبرز أسباب الحروب في العصر الحديث هو السيطرة على مناطق النفط.

المبحث الثاني: أسعار النفط.

لقد مرت أسعار النفط الخام بتطورات عديدة خلال القرن الماضي و أوائل القرن الحالي إما متأثرة بظروف السوق أو مؤثرة في دور النفط في الاستهلاك العالمي للطاقة، و كان ذلك نتيجة مجموعة من العوامل و المؤثرات التي ساهمت بشكل أو بآخر في تغير الأسعار وتقلبها، فهناك العوامل الاقتصادية، العوامل السياسية،المناخية...وغيرها، وسنتناول في هذا المبحث مفهوم سعر النفط و أنواعه و أهم التطورات التي حدثت تاريخيا لأسعار النفط.

- مشدنو هيبة، **"أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005، ص 15.

المطلب الأول: مفهوم سعر النفط وأنواعه.

يعتبر سعر النفط من أهم الأسعار الاقتصادية و هو يحتل مكانة هامة في الدورة الاقتصادية و من هذا المنطلق سنتناول في هذا المطلب مفهوم سعر النفط و أنواعه.

الفرع الأول: مفهوم سعر النفط.

يعرف السعر النفطي على أنه "قيمة المادة أو السلعة البترولية يعبر عنها بالنقد، خلال فترة زمنية محددة و تحت تأثير مجموعة عوامل اقتصادية، اجتماعية، سياسية و مناخية ....الخ.

«سعر النفط يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرا عنها بالنقود،حيث أن مقدار و مستوى أسعار النفط يخضع و يتأثر بصورة متباينة لقوى فعل العوامل الاقتصادية أو السياسية أو طبيعة السوق السائدة سواء فيعرضه أو فيطلبه أو الاثنين معا».

«سعر النفط الحقيقي أو ما يسمى سعر النفط بالدولار ثابت القيمة،و الذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية معينة بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي أو التغيير في معدل تبادل الدولار الذي يتخذ أساس التسعير النفط مع العملات الرئيسية الأخرى،و من هنا يلزم أن ينتسب السعر الحقيقي إلى سنة معينة وهي سنة الأساس».

لقد تطور السعر البترولي منذ اكتشافه تجاريا بتطور السوق البترولية ،حيث كان في بداية اكتشافه يحدد عند آبار النفط و هذا في ظل "احتكار قلة" ساد السوق البترولية ،ليتحدد بعدها في الموانئ حيث تم اكتشاف واتساع صناعة النفط في بلدان عديدة ،لكن سرعان ما تحول إلى سعر احتكاري و هذا نتيجة احتكار شركات قليلة في السوق البترولية.

كل هذا التطور في مفهوم السعر أو في كيفية تحديده يدل على أن للسعر البترولي عدة أنواع أو مصطلحات سوف نقوم بذكرها وفق التطور الزمني لظهور كل نوع من هذه الأنواع، و المقياس الذي أعتمد عليه في قياس السلعة البترولية.

الفرع الثاني: أنواع أسعار النفط.

يمكن أن نميز بين الأشكال التالية لسعر النفط وهي:

1- **السعر المعلن:** هو السعر الذي يتم إعلانه من قبل الشركات البترولية في السوق البترولية، و قد ظهرت هذه الأسعار لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية عام1980م أين تميزت السوق آنذاك بوجود عدد كبير من المنتجين و سيطرة شركة واحدة هي تساندرد وايل (Standard oil of new jersey) على عمليات إنتاج النفط،و قد كان يحدد السعر المعلن من قبل الشركات النفطية الاحتكارية وفقا لمصالحها و مصالح الدول التي تنتمي إليها.

2- **السعر السوقي (الحقيقي)** :هو سعر السوق الفعلي بالنسبة لكميات النفط الخام المباعة و التي لا تدخل ضمن شبكة الكارتل الدولي، حيث يتم الاتفاق عليه بين طرفين يتمتعان باستقلال تام، و قد كان هذا النوع من النشاط يتم بين الشركات الصغيرة المستقلة التي عجزت عن كسر الاحتكار المفروض من الشركات النفطية الكبيرة على عمليات بيع و شراء النفط، و يقل السعر السوقي عن السعر المعلن بنسبة تزداد كلما ازدادت المنافسة في عمليات البيع.

3- **السعر الفوري** :هو عبارة عن قيمة السلعة البترولية نقدا في السوق الحر للبترول بصورة فورية أو آنية و قد برز هذا السعر للوجود مع وجود السوق الحرة، و يتميز بعدم ثباته بسبب ارتباطه بمدى الاختلال بين العرض و الطلب على البترول الخام، فإذا كان الاختلال قليل يكون السعر الفوري أقل من السعر المعلن أو مقاربا له و يكون مستواه أكبر من الأسعار المعلنة إذا كان الاختلال كبير.

4- **سعر التحويل** :هو سعر التبادل للنفط الخام بين شركتين فرعيتين ضمن مجموعة من الشركات تتبع شركة أم واحدة، و هو سعر حسابي يهدف إلى جعل الضرائب على أرباح الشركات النفطية في الدول المسجلة فيها تبلغ حدا أدنى، و يمكن أن يستعمل سعر التحويل عند انتقال النفط من نشاط إلى آخر ضمن نفس الشركة الأم، كأن تبيع أكسون لاستخراج الخام إلى أكسون للتكرير، و قد رفضت الدول المنتجة الاعتراف بهذا السعر و التعامل به كأساس لاحتساب إيراداتها النقدية من النفط.

5- سعر الكلفة الضريبية: يمثل هذا السعر الكلفة التي تتحملها الشركات بموجب الاتفاقيات النافذة المفعول للحصول على برميل أو طن من النفط الخام، و يساوي سعر الكلفة الضريبية كلفة الإنتاج مضاف إليها عائدا لحكومة(الضريبة+الريع) أو أي مبالغ أخرى تدفعها الشركات للحكومة المعنية. و تحصل الشركات المستغلة للبترول على البترول المنتج من قبلها في البلدان البترولية كطرف مشتري له و يعكس هذا السعر الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على البترول، و يمثل الأساس الذي تتحرك وفقه الأسعار.

6-سعر الإشارة أو المعدل :ظهر هذا النوع من الأسعار في فترة الستينات، و هو عبارة عن سعر البترول الخام و الذي يقل عن السعر المعلن و يزيد عن السعر المتحقق، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن و السعر المتحقق، و يتم احتسابه بناءا على معرفة و تحديد متوسط السعر المعلن و المتحقق لعدة سنوات.

و منذ بداية القرن العشرين برز اسم الشركات النفطية الكبرى الشقيقات السبع Seven Sistersفي السوق النفطية عموما و منطقة الشرق الأوسط خصوصا كأكبر تنظيم احتكار يكارتل CARTAL على المستوى العالمي، و جاء تشكيل هذا الكارتل النفطي العالمي في نهاية مؤتمر عقد في قلعة أكنا كاري ACHANANCARY باسكتلندا، وعرفت هذه الاتفاقية باتفاقية أكنا كاري، و قد تم الاتفاق في هذا المؤتمر على المبادئ الضرورية للصناعة النفطية العالمية، و تركز اتفاق الشركات النفطية الكبرى في مجال تسعير النفط و تقسيم الأسواق لصالح الشركات و حكوماتها الأم، و بذلك ظهرت طرقهم الجديدة في تسعير النفط الخام في السوق العالمية النفطية.

المطلب الثاني : تطور أسعار النفط مع ظهور أوبك

لقد كان لمنظمة الأوبك دور كبير جدا في زعزعة مكانة الشركات الاحتكارية و الحد من سيطرتها على السوق النفطية، و ذلك من خلال فقدان الشركات العالمية لقوتها في تحديد الأسعار، بعد أن فرضت منظمة الأوبك حقها في تحديد قواعد و أسس الأسعار النفطية بما يخدم مصالحها الشخصية، ولقد ميزت هذه الفترة أي منذ نشأة الأوبك وحتى سنة 1985 ،حدوث أزمتين مهمتين جدا هما :أزمة 1973 وأزمة 1979.

الفرع الأول : نشأة أوبك.

أدت التخفيضات المستمرة و المتعمدة لأسعار البترول الخام في السوق الدولية من طرف الشركات البترولية الاحتكارية إلى عدم استقرار أسعار البترول الخام و بالتالي تذبذب العوائد البترولية التي تحصل عليها البلدان المنتجة و التي تشكل مصدرا أساسيا في عملية التنمية، و لقد أدى اهتمام هذه الدول بمسائل الأسعار و ما يتعلق بها إلى التقارب فيما بينها و محاولة التوصل إلى تنظيم يحمي مصالحها فأنشئت منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC كجبهة موحدة للمنتجين.

ففي سبتمبر1960في مؤتمر بغداد تم إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول(أوبيك)، و قد حضر المؤتمر مندوبون من خمس دول هي :السعودية، العراق، الكويت، إيران وفنزويلا وهي الدول التي وقعت على الاتفاق التأسيسي للمنظمة، و تسعى الأوبك لتنسيق و توحيد السياسة البترولية للدول الأعضاء و حماية مصالحها من خلال السعي لتحقيق استقرار في الأسعار في أسواق البترول العالمية.و يمكن رسم الخطوط العريضة الخاصة بالتسعير خلال الفترة (1960-1970) على النحو التالي :

تقرر خلال المؤتمر الأول لأعضاء الأوبك في سبتمبر1960أن أي تعدي لمستقبلي الأسعار من قبل الشركات البترولية يجب أن يلقى قبولا من حكومات الدول المنتجة للبترول، و خلال المؤتمر الرابع المنعقد في أبريل1962احتج أعضاء الأوبك على قيام الشركات بتخفيض الأسعار من جانب واحد و درس المؤتمر سياسة التسعير في الأجل الطويل و ضرورة ربط أسعار البترول الخام بالرقم القياسي لأسعار السلع المستوردة من طرف الدول الأعضاء.

في سنة 1973 جرت مفاوضات بين أعضاء OPEC مع الشركات البترولية بخصوص التخفيضات التي تقررت في مؤتمر جاكرتا و انتهت إلى:

أ- تخفيض نسبة مئوية من السعر المعلن على كل أنواع النفط الخام الذي نتج في منطقة الخليج العربي أيا كانت كثافته على أن يتضاءل هذا التخفيض تدريجيا حتى يختفي تماما سنة 1972.

ب- تخفيض خاص بكثافة أنواع النفط الخام مع الأخذ في الاعتبار أن بعض أنواع النفط الذي كثافته 27 درجة لا يوجد حد أعلى للتخفيض عليه، في حين أن البعض الآخر (كثافته 37 درجة) فيوجد حد أعلى للتخفيض عليه، وعموما و في جميع الحالات يجب إلغاء هذه التخفيضات في سنة 1975.

و قد ارتفع الطلب العالمي على النفط الخام بنسبة 8.5 % سنة1970مقارنة بسنة1965،كما انخفض المعروض النفطي بسبب تخفيض ليبيا إنتاجها من النفط مما أدى إلى ارتفاع أسعار المنتجات النفطية منذ1969 خصوصا في اليابان، أمريكا و أوروبا، و في ظل هذه الأوضاع التي سادت في السوق عقدت الأوبك اجتماعا في كاراكاس بفنزويلا في ديسمبر1970 و تم اتخاذ قرار عرف بقرار كاراكاس تضمن تطبيقا للإجراءات التالية :

-لا تقل الضريبة على الأرباح الصافية للشركات العاملة في الدول الأعضاء عن 55 %.

- زيادة موحدة في الأسعار المحلية للنفط على أساس أعلى الأسعار التي يمكن الحصول عليها مع العمل على زيادتها بما يتناسب مع التحسن في ظروف سوق النفط، على أن تؤخذ درجة كثافة البترول و الموطن الجغرافي للآبار بعين الاعتبار.

-و ضع نظام جديد للتمايز السعري على أساس التمايز في درجة كثافة البترول.

و خلال هذه الفترة استطاعت الدول المنتجة للنفط مجتمعة تحت هيئة دولية أن تؤثر على اتجاه أسعار البترول، فقد توصل أعضاؤها بعد مفاوضات طويلة إلى اتفاقية طهران في فبراير 1971 أعقبتها اتفاقيات أخرى مثل اتفاقية طرابلس، اتفاقية شرق البحر المتوسط و اتفاقية لاجوس،أدت هذه الاتفاقيات كلها إلى رفع الأسعار المعلنة بمبالغ تتراوح بين35 و52سنتا للبرميل و زيادة في نسبة الضريبة على الأرباح من 50% إلى 55%، إضافة إلى زيادة الأسعار المعلنة بـ 2.5 % لمواجهة التضخم المالي في الدول الصناعية.

وعلى إثر تدهور سعر صرف الدولار بعد إعلان و قف تحويل الدولار إلى ذهب سنة1970تكبدت الدول المنتجة و المصدرة للبترول خسائر كبيرة ما جعلها تطالب الشركات النفطية بتعويضها عن خسائر التخفيض في سعر صرف الدولار، و قد أسفرت المفاوضات بين الجهتين إلى عقد اتفاقية جنيف الأولى في ديسمبر 1972تم بموجبها اعتماد مبدأ التعديل الفصلي للأسعار المعلنة في الخليج استنادا إلى صيغة حسابية تأخذ في اعتبارها معدل تغير أسعار صرف الدولار مقابل9عملات رئيسية مما أدى إلى زيادة الأسعار المعلنة بمقدار 8.49 % حسب هذه الاتفاقية، إلا أن الأزمة الخانقة التي كان يمر بها الاقتصاد الأمريكي دفعت الولايات المتحدة إلى إجراء تخفيض آخر للدولار سنة1973بنسبة 10 % جعل دول الأوبك تدخل في مفاوضات جديدة مع الشركات النفطية أسفرت في يونيو1973بتوقيع اتفاقية جنيف الثانية تضمنت صيغة حسابية جديدة لتعديل أسعار النفط على أساس شهري .

المبحث الثالث:سوق النفط الدولية.

تتحدد أسعار البترول في السوق العالمية كباقي السلع و الخدمات، و تتميز السوق النفطية عن باقي الأسواق بتعلقها بسلعة مهمة جدا تتوقف عليها اقتصاديات كثير من دول العالم إضافة لكونها سلعة استراتيجية تتأثر بعوامل عدة منها ما هي طبيعية ومنها ما هي سوقية ومنها ما هي سياسية والعوامل السياسية تعتبر أهم محدد لسعر النفط،و لذلك فهذه السلعة قد لا تنطبق عليها معايير التحليل الاقتصادي وحدها.

المطلب الأول: ماهية الأسواق النفطية.

يعرف السوق في النظرية الاقتصادية بأنه مجموعة من العلاقات المتبادلة بين قوى العرض والطلب، المؤثرة في كيفية تحديد سعر و فعالية تخصيص أي سلعة أو خدمة أو مورد اقتصادي في الاستخدامات المختلفة، و من هذا المنطلق سنتطرق في هذا المطلب لتعريف السوق النفطية و أنواعها:

الفرع الأول : تعريف الأسواق النفطية

السوق النفطية « هي المكان الوهمي مكانيا أو جغرافيا لحدوث عملية تبادل السلعة النفطية، خاصة الخام منها بين الأطراف المتبادلة ».

« وهي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط، يحرك هذا السوق قانون العرض و الطلب مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق،هناك عوامل أخرى،كالعوامل السياسية،العسكرية و المناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين و المنتجين و الشركات النفطية».

ومما سبق نستخلص أن السوق النفطية هي المكان الذي يتم التعامل فيه بالمورد الأساسي و الرئيسي في تنمية الاقتصاد و هو النفط وذلك طبقا لقوانين العرض و الطلب.

- قويدري قوشيح بوجمعة،" **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، الجزائر ،2008 2009،ص - 45 الشلف، الجزئر، 2008 .

الفرع الثاني: أنواع الأسواق النفطية

1- الأسواق الفورية للنفط: عرفت صناعة النفط الأسواق الفورية (مواقع الأسواق الفورية :سوقي خليج المكسيك و ميناء نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، الخليج العربي،سوق سنغافورة بالشرق الأقصى، منطقة بحر الكاريبي، سوق روتردام في أوروبا) من القديم باعتبارها وسيلة عملية للتخلص بأسعار منخفضة من بعض الفوائض النفطية، و لتحقيق التوازن بين العرض و الطلب خارج إطار العقود طويلة الأجل، و لم يكن نطاق السوق الفورية يتجاوز في الماضي 15 % من حجم التجارة العالمية للنفط و بالتالي لم يكن السعر الفوري المنخفض يؤثر تأثيرا محسوسا في الأسعار المعلنة .

2- **الأسواق المستقبلية للنفط (الآجلة)** : عرفت الأسواق المستقبلية (الأسواق المستقبلية هي :بورصة نيويورك التجارية،مجلس شيكاغو التجاري،البورصات الدولية للبترول و مقرها لندن) في منتصف الثمانينات، وقد عرفت هذه الأسواق قديما و لكن في مجال السلع التي تتأثر بعوامل غير متوقعة كالمنتجات الزراعية، و توفر تلك الأسواق لمن يشتري السلعة التحوط من مخاطر تغير السعر في المستقبل و تعتبر هذه الأسواق ظاهرة مستحدثة بالنسبة للنفط فلا تنتعش إلا في ظل أسعار تتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار.

و قد ارتفعت نسبة التعامل في الأسواق المستقبلية،إذ بلغ عدد العقود المستقبلية المتداولة في بورصة نيويورك سنة1982مايقارب7.3ألف عقد ليرتفع إلى467ألف عقد خلال النصف الأول من عام2002، و هذا يدل أن هذه الأسواق لم تعد مقتصرة على من يرغب في اقتناء النفط لمواجهة احتياجاته الفعلية بل فتحت المجال للمضاربين للتأثير عل حركة الأسعار بما يخدم مصالحهم على مدار الساعة باستخدام شاشات الكومبيوتر في نيويورك ،لندن وسنغافورة.

و يمكن أن نميز في الأسواق الآجلة بين:

أ –السوق البترولية المادية الآجلة: تتم المعاملات في هذه الأسواق باتفاق البائع و المشتري على سعر معين مع تسليم أجله شهر للبترول الخام،فقواعد السوق ترغم المشتري على تحديد الحجم و البائع على تحديد تاريخ توفر الشحنة في أجل أدناه15يوما.

حسين عبد الله، "**مستقبل النفط العربي**" ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط2006،ص247.

ب –السوق البترولية المالية الآجلة: هذه الأسواق عبارة عن بورصات، فالمعاملات فيها لا تتم فقط على بضاعة عينية و لكن أيضا بواسطة أوراق مالية عن طريق شراء و بيع البترول الخام و المنتجات البترولية بواسطة التزامات، و من أهم هذه الأسواق نجد سوق نيويورك للتبادل التجاري،سوق سنغافورة للتبادل النقدي العالمي و سوق المبادلات البترولية العالمية بإنجلترا.

المطلب الثاني : خصائص الأسواق النفطية.

تستمد أسعار النفط استقرارها من استقرار السوق التي تخضع بدورها إلى مجموعة من الأساسيات التي تحكمها، و من ناحية أخرى تلعب الحكومات دورا غير مباشر في التأثير على استقرار سوق النفط و ذلك من خلال جملة من الإجراءات، و مما سبق سنتناول في هذا المطلب أهم الخصائص التي تتميز بها أسواق النفط:

1- **ارتفاع نسبة التركز الاحتكاري** : ارتفاع نسبة التركز الاحتكاري أي أن هناك عددا قليلا من الدول المنتجة و المصدرة للنفط تنتج حقولها حوالي 85 % من صادرات العالم النفطية، وقد أخذت هذه الدول تتركز أكثر من خلال منظمة الأوبك،كما تسيطر الشركات العالمية بفروعها المختلفة على الجانب الأكبر من السوق النفطية،أما في الجانب الآخر فيرتكز عدد قليل من الدول المستوردة و هي الصناعية الأعضاء في منظمة التعاون و الإنماء الاقتصادي OCED ،حيث استوردت ما يقارب 22.8 % من حجم الواردات الكلية للنفط عام 2010.

2-**سوق التكامل الرأسي و الأفقي** : تتميز السوق النفطية بالتكامل الرأسي والأفقي،ذلك أن ممارسة الشركات النفطية العالمية و الشركات الوطنية للنشطات الصناعية النفطية تكون متكاملة رأسيا من مرحلة المنبع، النقل والمصب و لا يمكن الفصل فيما بينها،بينما يظهر التكامل الأفقي في مرحلة من مراحل الصناعة النفطية كمرحلة المنبع أين سيتوجب للشركة النفطية بغض النظر عن نوعها أن تكامل فيما بين هذه النشاطات ليضمن انتقال النفط من منطقة الإنتاج إلى منطقة الاستهلاك.

3-**سوق التكتل (الكارتل و المنظمات و الهيئات)** : تدل حركة الشركات العالمية في السوق النفطية على الاتفاقيات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها إلى غاية وصول سلعة النفط ومشتقاته إلى الأسواق مما يجعلها تتجه نحو التكامل الكامل، و قد ظهرت أولى هذه التكتلات في الكارتل النفطي، ثم تليها الهيئات و المنظمات الدولية، التي من مهامها التدخل في استقرار سوق النفط العالمي بما يخدم مصلحة الدول الأعضاء التابعة للمنظمات والهيئات.

4-عدم مرونة الطلب في الأجل القصير : يتميز الطلب في الأجل القصير بعدم مرونته فالصناعات المبنية على أساس استخدام النفط لا يمكنها التحول عنه لمصدر آخر بسبب ارتفاع أسعاره مثلا، ذلك لأن هذه العملية تتطلب بعض الوقت للتحول إلى مصادر الطاقة البديلة أو ترشيد استخدام الطاقة.

المطلب الثالث : الطلب العالمي للنفط ومحدداته.

بعد دراستنا للأسواق النفطية وخصائصها سنتناول في هذا المطلب الطلب العالمي على النفط الخام و العوامل المؤثرة فيه.

الفرع الأول :مفهوم الطلب العالمي للنفط

يتحدد الطلب على الموارد النفطية بمدى رغبة و قدرة الأفراد و المؤسسات في الحصول على هذه السلعة، و لعل تلك الرغبة هي وليدة الحاجات المختلفة النابعة من استعمالات تلك السلعة عند سعر معين و خلال فترة زمنية محددة بهدف إشباع الحاجات سواء كانت لأغراض إنتاجية أو استهلاكية.

ونظرا لكون الحاجات الإنسانية متزايدة فقد شهد الطلب على النفط نموا متزايدا سواء في شكله الخام أو في صورة منتجات بترولية، و يعتبر الطلب على النفط مشتقا من الطلب على المنتجات النفطية المكررة والتي تتضمن أسعارها قدرا كبيرا من ضرائب الاستهلاك في أسواقها و من ثم أسعار تلك المنتجات من شأنها أن تؤثر في الطلب عليها و بالتالي في الطلب على النفط.

الفرع الثاني : محددات الطلب العالمي للنفط.

يتأثر الطلب البترولي كباقي النشاطات الاقتصادية بعدة عوامل نجد منها:

1- النمو الاقتصادي العالمي :تعتبر معدلات النمو الاقتصادي المحرك الرئيسي للطلب على الطاقة، فقد شهد الاقتصاد العالمي معدل نمو بلغ 4.7 % عام2000ليرتفع إلى 5.9 % عام 2004.

- أمينة مخلفي،" **أثر تطور المنظمة استغلال النفط على الصادرات (دارسة حالة الجزائر بالرجوع الى بعض التجارب العالمية)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،الجزائر،ط1، 2012/2011،ص54.
- هاشم علوان حسين، عبد الله محمد جاسم ، " **اقتصاديات الموارد الطبيعية** " ، بغداد 1992 ،ص320.

2-الاستقرار السياسي في العالم :يلعب العامل السياسي دورا مهما في التأثير على حجم الطلب البترولي والذي تكون آثاره واضحة على تغيرات الأسعار، فالاضطرابات السياسية تكون السبب الرئيسي أحيانا في تقلص الإمدادات النفطية ما يدفع بالدول المستهلكة للتسارع للحصول على كميات معينة بأي سعر تخوفا من نقص في الإمدادات، ففي الوقت الحالي شهدت أسعار النفط مستويات عالية فاقت70 دولار للبرميل و ذلك بسبب حالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط و الهجمات المتكررة على منشآت النفط في العراق،إضافة إلى الاضطرابات السياسية الداخلية في نيجيريا وغيرها ما يثير التخوف بين الحين و الآخر حول انقطاع إمدادات النفط، و على هذا الأساس تلجأ الدول الأكثر استهلاكا لتخزين كميات هائلة تكفيها لمدة لا تتجاوز ثلاث أشهر لمواجهة العجز المتوقع.

3-المناخ :يلعب المناخ دورا هاما في تحديد الطلب البترولي، و يزداد الطلب على النفط في فصل الشتاء بمقدار25مليون برميل في اليوم، و في فصل الصيف أيضا يرتفع الاستهلاك العالمي من النفط بسبب العطلة الصيفية و التي تدفع العائلات إلى استهلاك أكبر للمشتقات البترولية كالبنزين، **و** يرتفع استهلاك النفط في المناطق الشمالية الباردة أكثر منها في المناطق الوسطى و الجنوبية الدافئة.

4-النمو السكاني : يعتبر عامل السكان أحد العوامل المؤثرة في الطلب البترولي، حيث كلما كان عدد السكان كبيرا و متزايدا فإن ذلك يؤدي إلى توسع و نمو الطلب بافتراض أن نسبة النمو السكاني أقل من نسبة النمو الاقتصادي بحيث لا يتأثر متوسط دخل الفرد، و يؤكد هذا الطرح التطور التاريخي لعدد سكان العالم و تطور حجم الطاقة المستهلكة بما فيها المحروقات، ففي سنة 1950 كان عدد سكان العالم 2.5 مليار نسمة استهلكوا 11.7 مليار برميل نفط أما سنة1999بلغ عدد سكان العالم 6مليار نسمة استهلكوا 96.2مليار برميل نفط، و يتوقع أن يصل عدد سكان العالم سنة2050إلى9 مليار نسمة مع استهلاكهم لحوالي200مليار برميل نفط.

5-**أسعار السلع البديلة** : تؤثر السلع البديلة أو المنافسة إيجابا أو سلبا على الطلب العالمي للنفط،إيجابا في حالة تعذر منافستها لسعر البترول و بالتالي عدم إنقاصها للطلب البترولي، أو سلبا في حالة تمكن السلع البديلة و بأسعارها المنافسة من حلول محل السلعة البترولية مما يؤدي إلى تخفيض و تراجع الطلب على النفط، و من أهم السلع البديلة و المنافسة لسلعة النفط نجد الفحم الحجري،الغاز الطبيعي،الطاقة الشمسية و الطاقة الذرية.

- صباح نعوش، **"إلى أين أسعار النفط"**، مجلة أخبار النفط والصناعة،الإمارات العربية المتحدة، أكتوبر 2000،متوفرة على الموقع التالي:www.moenr.gov.ae.

المطلب الرابع : العرض العالمي للنفط ومحدداته.

سنتناول في هذا المطلب العرض العالمي على النفط الخام و العوامل المؤثرة فيه.

الفرع الأول :مفهوم العرض العالمي للنفط.

يقصد بعرض النفط الكميات المتاحة من السلعة البترولية في السوق الدولية بسعر معين و خلال فترة زمنية محدودة، والعرض البترولي يكون فرديا لبائع أو طرف عارض أو يكون عرضا كليا لمجموعة بائعين أو أطراف عارضين لتلك السلعة بسعر أو أسعار مختلفة في زمن محدد، و يتسم العرض بالمرونة القليلة على المدى القصير إلا أنه قد يكون أكثر مرونة في المدى البعيد.

الفرع الثاني : محددات العرض العالمي للنفط.

توجد العديد من العوامل والأسباب والتي تؤثر في العرض العالمي للنفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض و تختلف درجة تأثيرها من عامل إلى آخر، و أهم هذه العوامل نجد:

1-الاحتياطات و الطاقة الإنتاجية :تعتبر الاحتياطات و الطاقة الإنتاجية عاملا هاما في التأثير على العرض العالمي للنفط، فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة كلما زاد الاعتقاد أن هناك إمكانية للزيادة في الإنتاج إما عن طريق رفع إنتاجية الآبار القديمة أو عن طريق حفر آبار جديدة في المناطق المكتشفة حديثا أو زيادة الطاقة الإنتاجية.

2-السعر :تلعب الأسعار دورا هاما في المقادير المعروضة من أي سلعة، فارتفاع سعر النفط يؤدي إلى زيادة في الكمية المعروضة منه، إلا أن سوق النفط يخضع لاعتبارات احتكارية فضلا عن المدى الزمني.

3-المستوى التكنولوجي و التقني لأدوات الإنتاج :يلعب المستوى التكنولوجي الذي تتميز به أدوات الإنتاج دورا هاما في سرعة الكشف عن المكامن البترولية، و بالتالي يساعد في اكتشاف احتياطات نفطية جديدة تساهم في رفع مستوى العرض الكلي للبترول.

4-المصادر البديلة للنفط وأسعارها :تلعب أسعار المواد البديلة للنفط دورا هاما في العرض البترولي فانخفاض الأسعار و جودة المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب النفطي و بالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض أسعار السلع البديلة.

5-الحروب و الأحداث السياسية :كانت و مازالت الأحداث السياسية أحد العوامل المؤثرة في العرض البترولي العالمي، فخلال حروب و أزمات سياسية كبيرة خاصة في مناطق الإنتاج شهد العرض العالمي للنفط عدة اختلالات بدءا من الأزمة النفطية الأولى سنة1973ثم1979، 1986.

خاتمة الفصل الأول:

إن تحليل و دراسة التطور التاريخي لأسعار النفط و العوامل المؤثرة فيها يرتكز أساسا على دراسة الأسواق النفطية و أطرافها من دول منتجة (العرض البترولي) وأخرى مصدرة (الطلب البترولي)، بالإضافة إلى دراسة أهم الأزمات التي حدثت خلال هذا التطور التاريخي لأسعار النفط وأهم مسبباتها ونتائجها على أطراف السوق المختلفة.

إن السوق النفطية بدأت بسوق احتكارية من طرف الشركات النفطية الكبيرة و التي استطاعت بفضل توسعها أن تسيطر على السوق النفطية إلى أن ظهرت منظمة تدافع عن حقوق البلدان النفطية و هي منظمة الأوبك و التي شكلتها في البداية خمسة دول نفطية ، و لقد استطاعت هذه المنظمة حفظ حقوق أعضائها في السوق النفطية خاصة خلال السبعينات.

تعتبر سنة 1973م بمثابة منعرج هام في الصناعة النفطية، فقد كانت بداية للدولة المالكة و المنتجة للبترول من امتلاك المبادرة وتولي زمام الأمور فيما يخص تسعير النفط و إعطائها للثروة النفطية قيمتها الحقيقية.

إلا أنه بعد ذلك وبعد بروز بلدان أخرى منتجة منافسة خارج الأوبك ، بدأت ظهور منافسة كبيرة في الإنتاج حتى من داخل الأوبك أدى إلى حدوث أزمة 1986 وما كان لها من تأثير كبير على السوق النفطية ، و أيضا أزمة 1998 وانخفاض الأسعار نتيجة اختلالات في العرض والطلب العالميين على النفط ، لكن بفعل تزايد الطلب العالمي –وخاصة من طرف بلدان شرق آسيا– تحسنت هذه السوق وبدأت الأسعار في الارتفاع ، أدى ذلك إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية للدول المصدرة والمنتجة للنفط وزيادة مداخيلها بشكل غير مسبوق.

إن السوق النفطية تبقى مرهونة بالعديد من العوامل المتحكمة فيها و المتمثلة بالإضافة إلى الجانب التجاري، الجانب السياسي و الذي يمثل متغيرا فاعلا في السوق النفطية وآفاقها.

الفصل الثاني

مدخل لاقتصاديات الثروة الغازية

تمهيد

لم يعد الإهتمام بموضوع الطاقة أمرا يقتصر على الأكاديميين وذوي الإختصاص وصانعي القرارات الإقتصادية والسياسية، بل إنه يتعدى تلك الأطر ليصبح موضوع إهتمام الجميع بغض النظر عن مواقعهم الوظيفية والإجتماعية، ولا غرابة في أن يتوسع الإهتمام بموضوع الطاقة، ذلك أننا كأفراد أصبحنا معنيين بمستقبل موارد هذه الأخيرة في مناطق تواجدنا بشكل خاص وفي العالم بشكل عام، " فلم تعد الطاقة تؤثر في مستوى رفاهنا اليومي وطريقة تصريف أمورنا الحياتية فقط، بل إنها تتخذ أهمية أكثر شمولا تتعلق بالقضايا المصيرية للمجتمعات المختلفة" والغاز بإعتباره أحد أهم المصادر الطاقوية، تزايد الإهتمام به رغم تكاليف تصنيعه الباهضة بصفة عامة بعد الأزمة البترولية لسنة 1973 وأصبح كمصدر للطاقة الأحفورية النظيفة في السنوات الأخيرة الماضية، بل ويذهب البعض لإعتباره طاقة القرن ا21 رغم ما يتطلبه من إستثمارات ضخمة، ولعل ما يدل على هذا الإهتمام، زيادة حصة إنتاج وإستهلاك الغاز في سوق الطاقة العالمي، ويعود هذا أساسا إلى الخصائص التقنية والإقتصادية التي تميزه، أولا فيما يتعلق بالحد من إنبعاث الغازات الدفيئة المسببة للإحتباس الحراري، وثانيا فيما يتعلق بالمردودية الإقتصادية التي تميزه مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى أثناء توليد الكهرباء، إنتاج الطاقة الحرارية، والإستعمال في الصناعات البتروكيماوية.... إلخ ورغم ذلك تبقى الصناعة الغازية تعاني الكثير من المشاكل أبرزها صعوبات النقل من المنتج إلى المستهلك (حيث تكلف عملية البحث والتنقيب حوالي 20% من سعر البيع، ويمثل الإنتاج والنقل حوالي 50% من نفس السعر) كما أن سوق الغاز لا يتميز بالعالمية مقارنة مع سوق البترول، فهو ينقسم إلى ثلاث أسواق جهوية تتمثل في : سوق أمريكا الشمالية، السوق الأوروبية وسوق الشرق الأقصى (السوق الأسيوية) وذلك لأن تبادل الغاز يتم بين دول متجاورة نسبيا، وبخصوص الأسعار فإنها تحدد عادة عن طريق عقود طويلة الأجل، وتوجد الكثير من الإعتبارات في تحديدها وسوف يناقش هذا الفصل بعض الجوانب المتعلقة بإقتصاديات الثروة الغازية، من خلال التطرق إلى المباحث التاليه :

المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول الغاز، أنواعه ومجالات إستخدامه

المبحث الثاني : الجغرافية الإقتصادية للثروة الغازية

المبحث الثالث : التجارة الدولية للغاز، معوقاتها

- سعود يوسف عياش، **تكنولوجيا الطاقة البديلة**، سلسلة كتب عالم المعرفة، للثقافة والفنون والآداب، الكويت، فيفري 1981، ص 07.

المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول الغاز، أنواعه ومجالات إستخدامه

رغم المكانة التي إحتلها البترول في ميزان الطاقة العالمي إلا أن مصادر الطاقة الأخرى لا تزال تعد بمثابة بديل له، حيث ظل الفحم المصدر الرئيسي للطاقة قبل إكتشاف البترول، ولا يزال يستخدم كمصدر لها، وأيضا لتوليد الكهرباء في بعض الدول الصناعية الكبرى والدول النامية غير البترولية، لينتشر فيما بعد إستخدام الغاز لما يتميز به من خصائص عدة تأتي في مقدمتها كفاءته الإقتصادية وقلة تأثيره على البيئة، والتي تعتبر المعادلة الصعبة في تحقيق التنمية المستدامة بمختلف جوانبها . ويتناول هذا المبحث المفاهيم الأساسية حول الغاز، من خلال التطرق بشكل مفصل بمجمل أنواعه وتركيبة كل نوع منها، وكذا أهمية هذا المورد ومكانته ضمن إقتصاديات الموارد الطاقوية الناضبة والمتجددة، مع ذكر وتحليل مختلف المجالات الإستراتيجية لإستخدامه

المطلب الأول : ما هية الغاز والتطور التاريخي لإستغلاله

يعتبر الغاز أحد أهم المصادر الناضبة لإنتاج الطاقة في العالم، وبالتالي فإنه يتوجب قبل التطرق إلى ماهيته وتاريخ إستغلاله، العروج أولا على مفهوم الموارد الناضبة ومكانة الغاز ضمنها، ثم الحديث بشكل مفصل عن الطبيعية التكوينية للغاز وتاريخ إستغلاله

1- الغاز كمورد من الموارد الناضبة

تنقسم الموارد الطبيعية إلى موارد متجددة وموارد ناضبة، ونوع وسط قابل للنضوب، ويتم تصنيف المورد من حيث مدى قابليته للنضوب بمقارنة معدل تجدده بالمعدل المحتمل لاستغلاله فالموارد المتجددة هي تلك التي تتجدد تلقائيا وبشكل سريع يفوق المعدل المحتمل لاستغلالها ، بحيث لا يكون هناك خوف من نفاذها، ومن أمثلتها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ومياه الأمطار والأنهار والمياه الجوفية المتجددة.

أما الموارد الناضبة فهي تلك التي يستحيل تشكيل وتكوين أرصدة جديدة منها أو يحتاج هذا التكوين لفترات زمنية طويلة قد تصل إلى مئات الآلاف من السنين أو أكثر ، وقد تكون مخزنة فوق الأرض أو تحتها كالفحم والبترول والغاز الطبيعي والثروات المعدنية الأخرى، وإذا كان من الممكن إعادة تدوير بعض تلك الموارد بعد

- **الصباح علي، النفط: تاريخ اكتشافه، استخداماته ومستقبله، موقع مرافئ الخاص بالمجلس العراقي للسلم والتضامن، مقال منشور بتاريخ 13 نوفمبر 2008**

استعمالها فان ذلك يتضمن تكلفة قد تكون جد باهظة غير أنه ومهما حاولنا إعادة تدوير تلك الموارد فلا يمكن أن نسترجع الكمية المستخدمة كلها وبالتالي فان رصيدها يتناقص باستمرار.

2- الطبيعة التكوينية للغاز والتطور التاريخي لاستغلاله

سوف تتم معالجة هذا العنصر من خلال محورين أساسيين، يتناول الأول الطبيعة التكوينية للغاز، أما الثاني فيتعلق بالتطور التاريخي لاستغلاله

1.2 الطبيعة التكوينية للغاز

كما ذكرنا سابقا فالغاز يعتبر أحد أهم المصادر غير المتجددة لإنتاج الطاقة في العالم، ويصنف ضمن مصادر الطاقة الأحفورية حيث يحتل المرتبة الثانية من بين مصادر الطاقة البديلة للبترول وقد تكون الغاز في سالف العصور من العوالق، وهي كائنات مجهرية تتضمن الطحالب والكائنات الأولية التي ماتت وتراكمت في طبقات المحيطات والارض، ولا يختلف الغاز في تكوينه كثيراً عن انواع الوقود الحفوري الاخرى مثل الفحم والبترول (ينظر معظم الجيولوجيين إلى الزيت الخام مثل الفحم البترول والغاز الطبيعي انه ناتج من الظغط والحرارة على النباتات والحيوانات القديمة على مر العصور الجيولوجية) وحيث أن البترول والغاز يتكونان تحت نفس الظروف الطبيعية، فإن هذا الأخير له نفس الطبيعة التكوينية للبترول، فهو يتألف من مركبات قليلة نسبيا يمكن أن نصل إليها بسهولة (من خلال تقنيات معالجة الغاز) وهي خليط من الغازات ذات الأصل البترولي يمكن قياسها من الناحية الطاقوية ، حيث 1000 متر مكعب من الغاز الطبيعي يقابله واحد طن من البترول، كما أن هذا الخليط متغير وفقا للمناطق التي يتواجد بها الغاز وعادةً ما يتواجد البترول والغاز معاً في حقول تحت الأرض أو في أعماق المحيطات، وعموماً فإن الطبقات الرسوبية العضوية المدفونة في أعماق تتراوح بين 1000 إلى 6000 متر (عند درجات حرارة تتراوح بين 60 إلى 150 درجة مئوية) تنتج بترولاً بينما تلك المدفونة أعمق وعند درجات حرارة أعلى تنتج غازا، وكلما زاد عمق المصدر كلما كان الغاز الموجود فيها أكثر جفافاً (أي تقل نسبة المواد المتكثفة في الغاز). وبعد التكون التدريجي في القشرة الأرضية يتسرب الغاز والبترول ببطء إلى حفر صغيرة في الصخور المسامية القريبة التي تعمل كمستودعات لحفظ الخام (البترول والغاز)، ولأن هذه الصخور تكون عادةً مملوءة بالمياه، فإن البترول والغاز (وكلاهما أخف من الماء وأقل كثافة من الصخور المحيطة) ينتقلان لأعلى عبر القشرة الأرضية لمسافات طويلة أحياناً، وفي النهاية تحبس بعض هذه المواد الهيدروكربونية المنتقلة لأعلى في طبقة لا مسامية (غير منفذة للماء) من الصخور تعرف بصخور الغطاء (Rock Cap) ،ولأن الغاز أخف من البترول فإنه يقوم بتكوين طبقة فوقه تسمى غطاء الغاز (Cap Gas) ولا بد أن يصاحب البترول غاز يسمى بـ الغاز المصاحب (Gas Associated) .

2.2 . التطور التاريخي لاستغلال الغاز

يرجع ظهور الغاز كمورد اقتصادي واستعماله لأول مرة إلى مئات السنين قبل الميلاد، حيث لوحظ في أماكن بالصين عدة انبعاثات طبيعية لغاز الميثان ، فالتاريخ يحدثنا أن أهل الصين هم الذين استعملوا الغاز الطبيعي كوقود منذ عام 940 قبل الميلاد، وفي ظل بساطة وبدائية الأدوات المستخدمة في نقله والمتمثلة في أنابيب مصنوعة من الخيزران تم استعماله للطهي من طرف التجمعات السكانية القريبة منه، كما استعملوه لتبخير ماء البحر للحصول على الملح. ثم، وخلال القرن 17، تم إجراء عدة دراسات، حيث اكتشف العالم الفرنسي (جين تاردين) أصل الانبعاثات الطبيعية للغازات المشتعلة، وفي انجلترا درست نفس الظاهرة من طرف المفكرين (توماس شيرلي) و (جون شايتون) هذا الأخير الذي أجرى سنة 1691 أول تقطير للفحم، وهي العملية التي تعتبر أصل الصناعة الحديثة للغاز، والتي تطورت بمساهمة عدد من الباحثين من بينهم البروفيسور البلجيكي J.P.Minkeler ، والفرنسي Philippe Lebon، والكيميائي Van Helmont الذي أطلق على هذه المادة تسمية (ghoast) بمعنى الروح فاللغة العربية والتي تحولت فيما بعد إلى (gaz) (الغاز) وتعتبر هذه المراحل الأولى لاستغلال الغاز الصناعي المستخرج من الفحم. ولهذا أعتبر الغاز (الغاز الصناعي) في بادئ الأمر كمنتج فرعي للفحم، حيث نشأت أول شركة للغاز في الولايات المتحدة الأمريكية بمدينة "بالتيمور" سنة 1817 وبقي الغاز الطبيعي مستعملا للإنارة والتدفئة فقط. أما أول اكتشاف للغاز الطبيعي واستعماله بشكل تجاري فكان سنة 1821 في الولايات المتحدة الأمريكية وبالضبط في ولاية فرجي ،نيا وبسبب تكاليف استخراجه ونقله الباهظة، وكذلك لاعتبارات المنافسة من مصادر الطاقة الأخرى خاصة الفحم والبترول، فإن الغاز الطبيعي لم يعرف انطلاقته التجارية الفعالة إلا ابتداء من سنة 1920 باكتشاف أهم مكامن الغاز المصاحب ، وتركيب العديد من أنابيب النقل في الولايات المتحدة لتوزيع الغاز الطبيعي من أماكن الاكتشاف والاستخراج إلى أماكن الاستهلاك، وتطورت هذه الصناعة بعد الحرب العالمية الثانية بشكل كبير وقد ساهم التطور التكنولوجي في إحداث فارق كبير في إنتاج الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية . وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى لم يشهد العالم استفادة معتبرة من الغاز الطبيعي، الذي كان يحرق بالكامل في مناطق إنتاجه ، ولم يبدأ استخدامه إلاّ بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك نتيجة لوجوده بكميات ضخمة خاصة في إيطاليا وفرنسا (وهي الأماكن التي دمرتها الحرب العالمية الأولى والثانية، وبالتالي لم يكن من الممكن استغلال مكامن الغاز أثناء تلك الفترة)

- P.S. Dasgupta and G.M.Heal, Economic theory and exhaustible resources, james Nisbet – Co ltd. Digswell Place ,Welwyn, Herts, and Cambridge University press, P.153
- **يسري محمد أبو العلاء، نظرية البترول والغاز بين التشريع والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ص67، 2008**

المطلب الثاني: أنواع الغاز، ومكوناته

للغاز العديد من الأنواع، ومن الخطأ أن نعتقد أن مصطلح الغاز الطبيعي يعبر عن جميع هذه الأنواع، كما يتكون الغاز بمختلف أنواعه من العديد من المكونات وله العديد من الخصائص التقنية (الفيزيائية والكميائية) والاقتصادية والبيئية التي تميزه عن مصادر الطاقة الأخرى المنافسة له، وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا المطلب

1 .أنواع الغاز : يمكن تقسيم الغاز بحسب طريقة تصنيعه أو طريقة استخراجه إلى نوعين رئيسيين هما:

– الغاز الصناعي المستخرج من الفحم // – الغاز الطبيعي المستخرج من باطن الأرض .

1.1 .الغاز الصناعي: أو ما يسمى بغاز "التخليق"، حيث وفي أواخر القرن التاسع عشر تم التوصل وبطريقة اقتصادية إلى التحويل التام للكربون (الفحم) إلى غاز عن طريق تقنية مولدة الغاز الدوارة وذلك بتسخين الفحم مع الهواء عن طريق الحرق التفجيري، ثم بإدخال بخار الماء إلى غرفة التفاعل كمادة مؤكسدة، وسمي الغاز الناتج عن ذلك بالغاز "الأزرق"، لأنه يحترق بلهب أزرق ساطع، وقد تغير بعد ذلك اسمه إلى غاز التخليق، وهو اسم أطلق على مزيج غازي أول أكسيد الكربون والهيدروجين لما يتمتع به هذا المزيج من خاصية القابلية على تكوين مركبات ومنتجات عديدة دون الحاجة إلى إشراك أي مواد كيميائية أخرى، وغاز التخليق عديم اللون والرائحة، ويحترق ذاتيا دون لهب عند خلطه مع الهواء في درجة C°574، ويمكن استخدامه مباشرة كوقود لتوليد الطاقة الكهربائية أو لإنتاج بخار الماء، ويمكن استخدامه أيضا كمادة بنائية أساسية لإنتاج عدد كبير من المواد الكيميائية، ويستعمل أيضا في الصناعات البتروكيماوية، وكمادة أولية لإنتاج المشتقات النفطية السائلة.

2.1 .الغاز الطبيعي: يختلف الغاز الطبيعي عن الغاز الصناعي بكونه يستخرج مباشرة من باطن الأرض، ومثله مثل البترول فهو يعتبر مصدرا طاقويا أحفوريا، وينقسم بدوره إلى نوعين أساسيين هما :

1.2.1 الغاز الطبيعي التقليدي : بصفة عامة يمكننا تقسيم الغاز الطبيعي التقليدي حسب طبيعة وجوده في الابار الى ثلاثة انواع رئيسية وهي :

أ. الغاز غير المصاحب (Gaz non associé) (غير مصاحب للبترول) : وهو الغاز الطبيعي المتواجد في أبار منفصلة عن أبار البترول وله حقول خاصة به وحده، أي أنه يتواجد بصورة انفرادية في حقول الغاز وهو ما يعرف بالغاز الحر، وفي هذه الحالة فهو ليس عرضة للهدر حرقا نظرا لإمكانية التحكم في إنتاجه.

ب. الغاز المصاحب (Gaz associé) "غاز الغطاء" أي الغاز المتواجد مع البترول ولكنه يأتي في طبقة فوقه، ولا يكون منحلا فيه، وغالبا ما يتم إهدار هذا النوع من الغاز إما بإحراقه، أو بإعادة حقنه في المكمن للمحافظة على الضغط داخله.

2. تركيبة ومكونات الغاز

جدول رقم (1.1): تركيبة الغاز غير المصاحب (الحر) بحسب مناطق تواجده في العالم

(% Volume)

	Groningue (Pays-Bas)	Lacq (France)	Frigg (Norvège)	Hassi R'mel (Algérie)	Ourengoî (Ressué)	Uch (Pakistan)	Kapuni (N.Zél)
Méthane	81,3	69,0	95,7	83,7	85,3	27,3	45,6
Ethane	2,9	3,0	3,6	6,8	5,8	0,7	5,8
Propane	0,4	0,9	-	2,1	5,3	0,3	2,9
Butanes	0,1	0,5	-	0,8	2,1	0,3	1,1
C_{5+}	0,1	0,5	-	0,4	0,2	-	0,8
Azote	14,3	1,5	0,4	5,8	0,9	25,2	-
H_2S	-	15,3	-	-	-	-	-
CO_2	0,9	9,3	0,3	0,2	0,4	46,2	43,8

Source : Alexandre Rojey et autre. **Le Gaz naturel : production traitement transport**.

Edition Technip, Paris, France, 1994, P.19.

جدول رقم (2.1): تركيبة الغاز المصاحب بحسب مناطق تواجده في العالم

(% Volume)

	Parentis (France)	Ekofisk (Norvège)	Maracaibo (Venzuela)	Uthmaniyah (Arabie S)	Burgan (Koweit)	Kirkuk (Irak)	Ardjuna (Indonésie)
Méthane	73,6	83,3	82,0	55,5	74,3	56,9	65,7
Ethane	10,2	8,5	10,0	18,0	14,0	21,2	8,5
Propane	7,6	3,4	3,7	9,8	5,8	6,0	14,5
Butanes	5,0	1,5	1,9	4,5	2,0	3,7	5,1
C_{5+}	3,6	1,0	0,7	1,6	0,9	1,6	0,8
Azote	-	0,3	1,5	0,2	2,9	-	1,3
H_2S	-	-	-	1,5	0,1	3,5	-
CO_2	-	2,0	0,2	8,9	-	7,1	4,1

Source : Alexandre Rojey et autre. **Le Gaz naturel : production traitement transport**.

Edition Technip, Paris, France, 1994, P.19.

- **شارلس كولستاد، الاقتصاد البيئي، ترجمة أحمد يوسف عبد الخير، الجزء الأول، جامعة الملك سعود، السعودية 2005 ،ص 21**

نلاحظ من خلال الجدولين السابقين أنه توجد اختلافات في تركيبة كل من الغاز المصاحب والغاز غير المصاحب، وكذلك الاختلاف يكون بحسب تواجد الغاز في منطقة معينة، فمثلا نلاحظ أن الغاز الجزائري في حقل حاسي الرمل يحتوي على ما نسبته 83.7% من الميثان بينما يحتوي الغاز النرويجي على نسبة 95.7% من الميثان، وكذلك الاختلاف بالنسبة للمركبات الكميائية الأخرى .

المطلب الثالث: أهمية الثروة الغازية ومجالات استخدامها

تتمثل أهمية الغاز في كونه يستخدم في العديد من المجالات الحيوية، ويتفاوت هذا الاستخدام من بلد لآخر لأسباب فنية واقتصادية، مثل توفر البنية الأساسية والاستثمارات الضرورية، حجم السوق، عدد السكان، ويعتبر كذلك محركا للعديد من الصناعات البتروكيماوية وغيرها من الصناعات الأخرى، كما تبرز أهميته في كونه مصدر طاقة نظيف وغير ملوث للبيئة (مقارنة بالبترول والفحم)، وبالتالي فاستخدامه يساهم في تقليل نسب التلوث وانبعاث الغازات الدفيئة وخاصة غاز ثاني أكسيد الكربون الذي يعتبر أحد المسببات الرئيسية في جعل ظاهرة الاحتباس الحراري تكبر وتتنامى عبر الزمن، وهذا يعني أن الغاز بشتى أنواعه يساهم في تحقيق مبادئ بروتوكول كيوتو الذي يهدف أساسا إلى حماية الأرض من مسببات التلوث والاحتباس الحراري . وقد أصبح الغاز في الآونة الأخيرة مصدرا مهما للطاقة لا يمكن الاستغناء عنه، حتى أنه وصف من قبل الخبراء وصناع القرار بكونه طاقة القرن الحادي والعشرين، بل واعتبر جسرا للمرور من حقبة استعمال الطاقات الأحفورية الى حقبة جديدة يميزها انتشار استخدام الطاقات المتجددة

شكل رقم (1.1) توزيع نسب استخدامات الغاز حسب القطاعات الاستراتيجية الاساسية في العالم

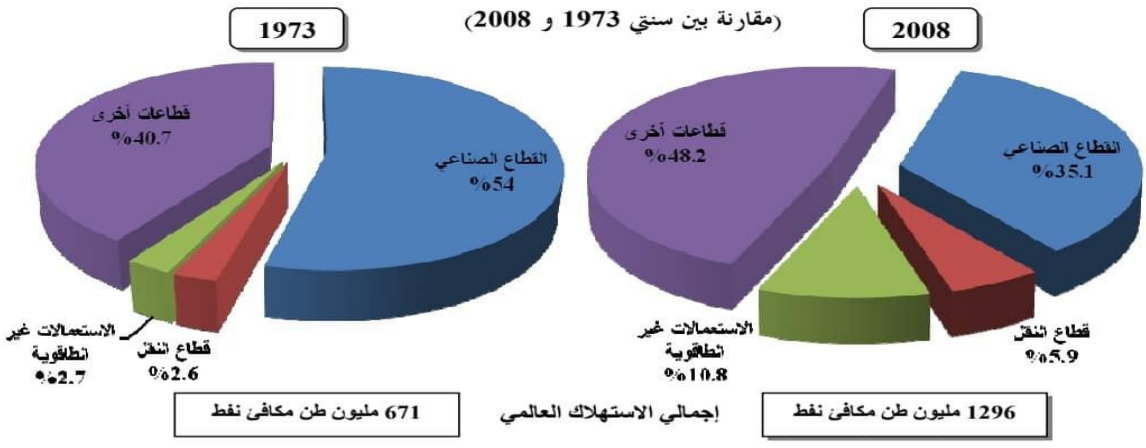

Source : international Energy Agency, **Key World Energy Statistics** , IEA,2010 P.34

المبحث الثاني : الجغرافية الاقتصادية للثروة الغازية :

بعد التطرق إلى ماهية الغاز وتاريخ استغلاله، وكذلك شتى أنواعه، وبعد تبيان مختلف مراحل سلسلة الصناعة الغازية وتحليل حلقاتها، فإن هذا المبحث يعالج الجغرافية الاقتصادية للثروة الغازية من حيث احتياطيات الغاز العالمية وتطورها التاريخي، وكيفية توزع هذه الاحتياطيات على مختلف الأقاليم الجغرافية في العالم، وسيتم التطرق أيضا إلى الإنتاج والاستهلاك العالمي للغاز، وتحليل هيكل الصادرات والواردات العالمية منه وتوقعات الطلب المستقبلي عليه، وهذا لتبيان أهمية هذه الثرة ومدى توفرها عالميا مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى .

المطلب الأول : خريطة الاحتياطيات العالمية من الثروة الغازية :

يتواجد الغاز بمختلف أنواعه في عدة أماكن من العالم، وتختلف احتياطاته من بلد لآخر، وسوف نحاول من خلال هذا العنصر تحديد خريطة تواجده في العالم، وكذلك إعطاء الإحصائيات الحديثة المتعلقة باحتياطاته عالميا وعربيا .

1.مفهوم احتياطات الغاز و أنواعها :

تعبر احتياطيات الغاز بشكل عام عن الكمية الممكن استخراجها من الحقول البترولية أو الغازية، ومع ذلك فعندما يدور الكلام عن الاحتياطي فلا يعني ذلك قيما مطلقة، إذ أن تقديرات الاحتياطي التي تم التوصل إليها في وقت معين وفق المعطيات الجيولوجية والتقنية والاقتصادية تحت قيد التكاليف الآنية لا تعكس بصورة دقيقة القيمة المطلقة الحقيقية، لذا فإن هذه التقديرات بلا شك في تغيير مستمر مع تطور المعطيات وتحسن التقنيات . لذا فإن الحديث عن احتياطيات الغاز في العالم بلغة الأرقام ليس بالأمر السهل، ولكن مع ذلك يمكن دراسة ما يمكن ويتم تقسيمه الى ثلاثة انواع رئيسية وهي

_ **الاحتياطات المؤكدة** : يتعلق الأمر هنا بالاكتشافات التي من الممكن استغلالها في الشروط الاقتصادية والتقنية المتوفرة حاليا . وتتواجد هذه الاحتياطيات في حقول موجودة ومجهزة للإنتاج أو هي قيد التجهيز؛

_**الاحتياطيات المرجحة** : هي الاحتياطي ات المؤكد ة الوجود من الناحية التقنية والجيولوجية، ولكنه غير معروفة بصورة دقيقة في كمياتها أو بجوانبها الاقتصادية .

_**الاحتياطات المحتملة** : وهي احتياطيات محددة بصفة مشكوك فيها في منطقة لا تحتوي على أبار، ولكنها مجاورة لمنطقة احتياطيات مؤكدة أو مرجحة، ويعتمد تقدير هذه الاحتياطيات على فرضيات هندسية و جيوفيزيائية

شكل رقم (2.1) : تصنيف الاحتياطات حسب قيم درجة اليقين او الشك

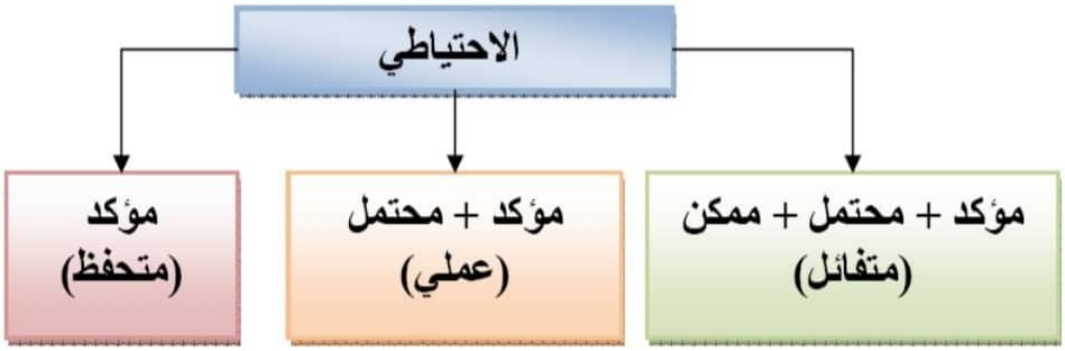

المصدر: منظمة الأوابك ، **الاستخلاص البترولي المحسن** ، إدارة الشؤون الفنية، منظمة الأقطار العربية للبترول، الكويت، 2009 ،ص 09

2.تطور الاحتياطات العالمية المؤكدة من الغار :

عرفت احتياطيات الغاز تطورات مهمة خلال السنوات الأخيرة الماضية، ورغم زيادة الاستهلاك العالمي للغاز إلا أن هذه الاحتياطيات تطورت بشكل ملحوظ نتيجة للاكتشافات الجديدة التي عززا تطور التقنيات الحديثة في مجال التنقيب والاستخراج، والجدول التالي يبين تطور احتياطيات الغاز خلال الفترة 1970-2009.

جدول رقم (3.1) : تطور الاحتياطات المؤكدة من الغاز في العالم

السنة*	1970	1980	1990	2000	2005	2006	2007	2008	2009
الاحتياطي	10.4	83.4	101.2	101.5	180.2	181	182	184.5	189.2

– ترليون متر مكعب تكافئ ألف مليار متر مكعب.

– الاحتياطيات مأخوذة عند نهاية كل سنة.

- سيدي علي، **دراسة مكانة ومستقبل الجزائر في سوق الغاز الطبيعي**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، دار الهدى للطباعة والنشر، سطيف 2008، ص10

أما فيما يخص توزيع الاحتياطيات حسب أكبر الدول المنتجة للغاز في العالم فالشكل الموالي يوضح ذلك

شكل (4.1) : قيمة الاحتياطيات العالمية موزعة حسب اهم عشرة دول منتجة للغاز في العالم

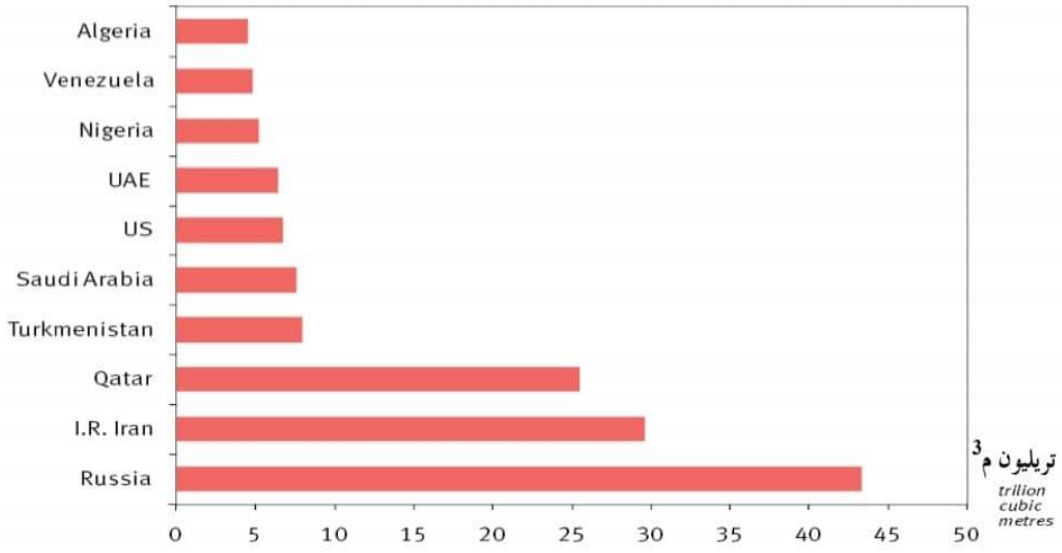

Source : Opec, **World Oil Outlook**, P 44

نلاحظ من خلال هذا الشكل أن معظم الاحتياطيات العالمية تتوزع على 03 دول رئيسية هي: روسيا الاتحادية باحتياطي يقارب 45 تريليون متر مكعب، تليها إيران باحتياطي يقارب 30 تريليون متر مكعب، ثم قطر باحتياطي يفوق 25 تريليون متر مكعب، وبالتالي فهذه الدول الثلاث تستحوذ على أكثر من 50% من الاحتياطيات العالمية من الغاز

المطلب الثاني: الإنتاج والاستهلاك العالمي للغاز :

يتناول هذا المطلب تطور الإنتاج والاستهلاك العالمي للغاز حسب الدول المنتجة والمصدرة، ومن حيث العرض والطلب العالمي على هذا المصدر الطاقوي وفق أحدث الإحصائيات المتوفرة بأخذ سنة 2009 كأساس .

1.تطور الإنتاج العالمي للغاز حسب المناطق الجغرافية :

لقد تطور الإنتاج العالمي من الغاز بشكل كبير خلال السنوات الماضية، ما يعكس زيادة الأهمية المولاة له ذا المورد الطاقوي، والشكل الموالي يبين التطورات العالمية في مجال إنتاج الثروة الغازية حسب المناطق الجغرافية منذ سنة 1971 الى غاية سنة 2009.

شكل رقم (5.1) : التطورات العالمية في مجال انتاج الغاز حسب المناطق الجغرافية 1971 – 2009

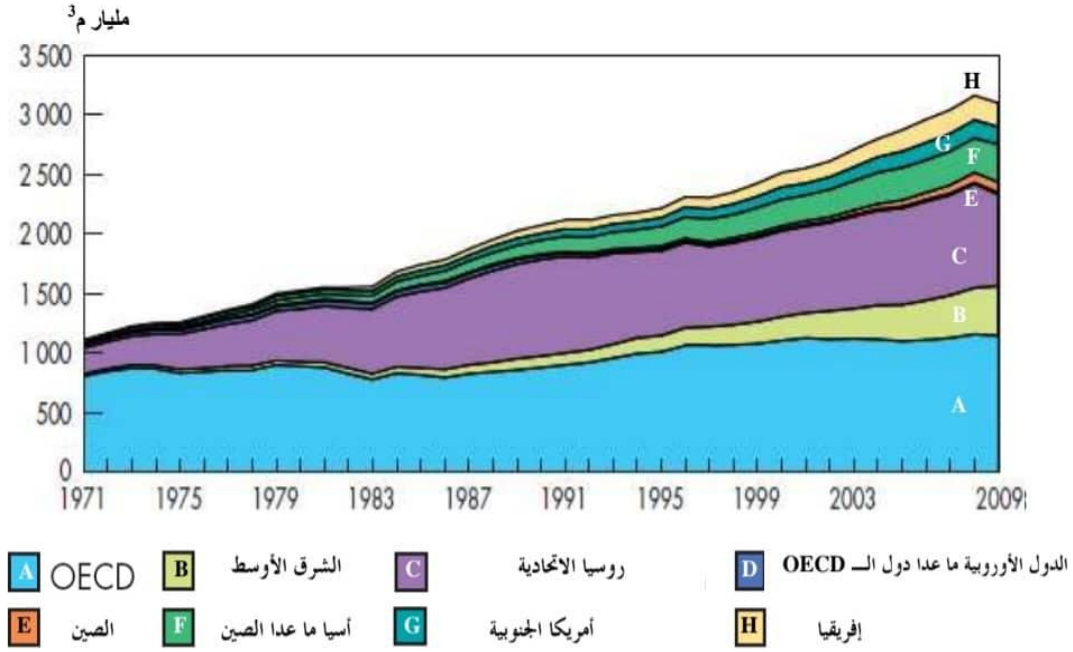

Source : International Energy Agency, **Key World Energy Statistics**, IEA, 2010 P 12

- **Chabrelie.F. L'industrie gazière à l'horizon 2020, Cedigaz, .Panorama 2006, Paris, 2006, P.6**

يعكس هذا الشكل تطور الإنتاج العالمي للغاز، حيث نلاحظ أنه زاد بشكل كبير في سنة 2009 عنه في سنة 1971 ،وهو ما يؤكد أن الغاز أصبح طاقة مفضلة في العالم، ولتحليل هذا بشكل أفضل فسوف نقتصر ذلك بدراسة مجال تطور إنتاج الغاز حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة (2000_2009) حتى نقف على أهم مسببات ارتفاع إنتاجه، ولنؤكد أن الغاز هو أحد المصادر الطاقوية المفضلة في القرن الحادي والعشرين، لاعتبارات اقتصادية متعلقة بالكفاءة، ولاعتبارات بيئية متعلقة بالحد من انبعاث الغازات الدفيئة

شكل رقم (6.1) : تطور الانتاج العالمي من الغاز حسب المناطق الجغرافية خلال فترة (2000-2009)

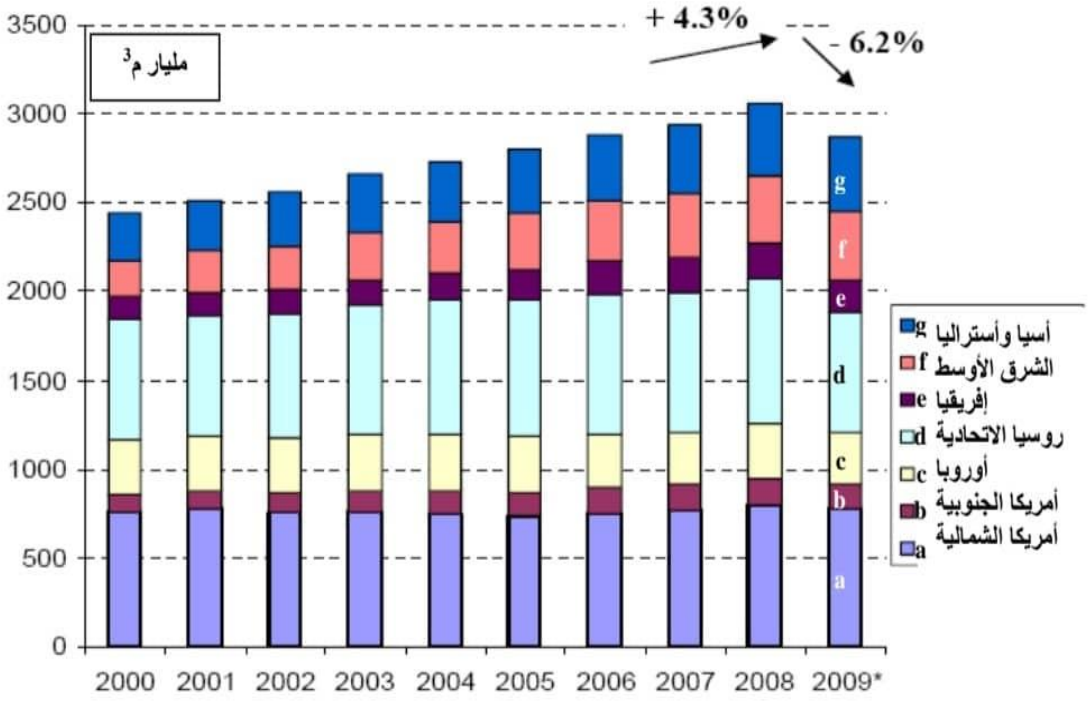

Source : Cedigaz, **Naturel Gaz in the World**, Edition 2009

نلاحظ من خلال هذا الشكل أن الإنتاج العالمي للغاز قد تطور بشكل كبير منذ سنة 2000 الى غاية سنة 2008 حيث ارتفع الإنتاج العالمي من 2500 مليار سنة 2000 الى أكثر من 3000 مليار خلال سنة 2008 أي بنسبة تقدر ب 4.3 ويعود هذا أساسا إلى عدة اعتبارات اقتصادية وبيئية، فالارتفاع الكبير لأسعار البترول خلال هذه الفترة أدى بالدول الصناعية المستهلكة له إلى زيادة طلبها على الغاز، وبالتالي ارتفع إنتاجه بشكل كبير، أما من الناحية البيئية فالغاز يعتبر مصدرا طاقويا أنظف من البترول والفحم، وذو كفاءة عالية ، لذا تفضل الكثير من الدول استخدامه وتفضيله على باقي مصادر الطاقة الأخرى، لأنه يلبي التزامات الدولية في مجال مكافحة الاحتباس الحراري والتغير المناخي، وهذا ما زاد من إنتاجه خلال هذه الفترة .

ولكن من جهة أخرى نلاحظ أنه خلال سنة 2009 انخفض مجمل الإنتاج العالمي للغاز بنسبة 6.2 بالمئة ويعود هذا أساسا إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي أدت إلى انخفاض أسعار البترول، وهذا ما انعكس سلبا على الاستهلاك العالمي للغاز، الذي أدى بصفة آلية إلى انخفاض الإنتاج العالمي منه بشكل محسوس .

ولكن معظم التوقعات تشير إلى أن إنتاج الغاز سيرتفع خلال السنوات القادمة، وهذا ما يبينه الشكل التالي

شكل رقم (1.7) : توقعات الإنتاج العالمي للغاز حسب المناطق الجغرافية (2004–2020)

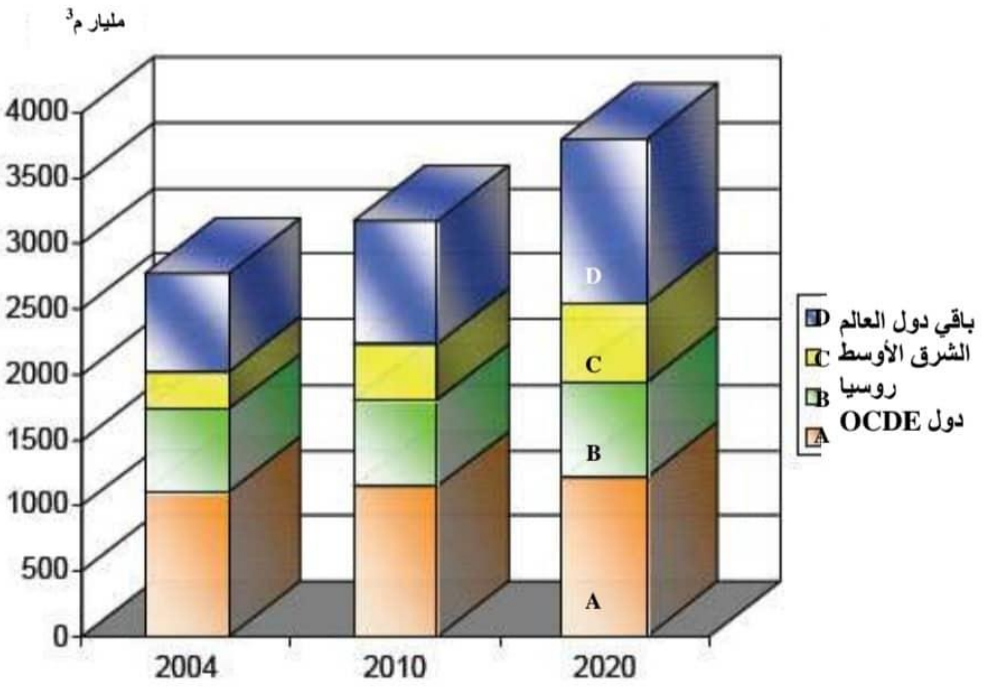

Source : Chabrelie.F, **L'industrie gazière à l'horizon 2020**, Cedigaz, Panorama 2006, Paris, 2006, P.06

فمن خلال هذا الشكل، نلاحظ أن الإنتاج العالمي من الغاز سوف يرتفع بشكل كبير سنة 2020(حسب توقعات خبراء الجمعية الدولية لمنتجي الغاز) وسيصبح الإنتاج العالمي من الغاز يقارب 4000 مليار م سنويا. ويتوزع حسب الأقاليم الجغرافية كالتالي:

ـ تظل روسيا هي أكبر منتج للغاز، وتسيطر على معظم احتياطاته هي ومنطقة الشرق الأوسط، التي سوف يزيد إنتاجها (أي منطقة الشرق الأوسط) للغاز بشكل أكبر من المناطق الأخرى .

جدول رقم (4.1) : الانتاج العالمي من الغاز حسب اكبر الدول المنتجة للغاز في العالم

البلد المنتج	كمية الإنتاج (مليار متر مكعب)	نسبة الإنتاج إلى الإنتاج العالمي (%)
الولايات المتحدة الأمريكية	594	19.2
روسيا الاتحادية	589	19.0
كندا	159	5.1
إيران	144	4.6
النرويج	106	3.4
الصين	90	2.9
قطر	89	2.9
الجزائر	81	2.6
هولندا	79	2.5
اندونيسيا	76	2.5
باقي دول العالم	1094	35.3
مجموع دول العالم	3101	100

Source : Chabrelie.F, **L'industrie gazière à l'horizon 2020**, Cedigaz, Panorama 2006, Paris, 2006, P.06

المبحث الثالث : التجارة الدولية للغاز ومعوقاتها

لقد نمت التجارة الدولية للغاز بشكل معتبر خلال السنوات القليلة الماضية، ويتوقع لها أن تنمو أكثر خلال السنوات القادمة، في ظل المعطيات والتحولات الإقليمية الجديدة لأسواق الغاز الجهوية، وحتى نقف على هذه التحولات، فسوف يحلل هذا المبحث أساسيات التجارة الدولية للغاز، من خلال التطرق إلى واقعها في ظل وجود ثلاثة أسواق إقليمية للثروة الغازية، وكذلك من خلال تبيان معوقات إنشاء سوق عالمية للغاز وآفاقها المستقبلية، ثم تحليل أساسيات وسياسات تسعير الثروة الغازية في السوق العالمية وتوجهاتها المستقبلية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة .

المطلب الأول : واقع التجارة الدولية للغاز:

بدأت أولى بوادر التجارة الدولية للغاز منذ ما يقارب ال قرن من الزمن، حيث تم إنشاء أول خط أنابيب لتصدير ال غاز من كندا إلى الو.م.أ . وبعد ذلك تم تشييد العديد من خطوط أنابيب تصدير الغاز لدول أوروبا الغربية من طرف كل من هولندا والنرويج كما كان الإتحاد السوفييتي سابقا (روسيا حاليا) يزود أوروبا الشرقية بجميع احتياجاتها من الغاز ثم أصبحت الجزائر ممونا رئيسيا لسوق أوروبا الغربية بالغاز عن طريق إنشاء خطي أنابيب يربطانها من اسبانيا وايطاليا عبر البحر الأبيض المتوسط، ومنه ازداد النشاط التجاري الدولي لهذه الثروة .

واقع التجارة الدولية للغاز :

شهد العالم خلال العقدين الأخيرين اهتماما متزايدا بحماية البيئة، كما طرأ ت على صناعة الغاز العديد من التطورات التقنية في مجال الاستخراج والإنتاج والتسييل ومع مرور العالم بعدة أزمات بترولية أدت إلى ارتفاع أسعار البترول وتذبذبها من حين لآخر ؛ كل هذه المتغيرات أعطت دفعة قوية للتجارة الدولية للغاز بنوعيه المسال والمنقول عبر الأنابيب، وبذلك ارتفعت معدلات التداول له ذه التجارة نتيجة لتزايد الطلب العالمي على الغاز، فقد ارتفع الطلب على هذا الأخير من 2068 مليار متر مكعب سنة 1990 الى 3590 مليار متر مكعب 2010 وصوله الى اكثر من 3800 مليار متر مكعب سنة 2020 .

ويتميز هيكل التجارة الدولية للغاز باحتكار دول معينة لتصدير هذا الأخير، وتتمثل في كل من: روسيا، كندا، هولندا، النرويج، الجزائر، قطر، ماليزيا، بحيث تمثل صادرات هذه الدول مجتمعة أكثر من 90 بالمائة من صادرات الغاز العالمية، بينما يتجه نحو80 بالمائة من الواردات الى 09 دول هي : الو أ م، اليابان، ألمانيا، ايطاليا، أوكرانيا، فرنسا، اسبانيا، بريطانيا، كوريا الجنوبية .

المطلب الثاني : معوقات وتحديات انشاء سوق عالمية للغاز:

إن إنشاء سوق عالمية للغاز يعتريه العديد من الصعوبات، و يواجهه الكثير من التحديات التقنية، الاقتصادية والجغرافية، وكذلك الكثير من الرهانات السياسية، ورغم ذلك فآفاقها المستقبلية تبشر بالخير، في ظل تزايد الطلب العالمي على الغاز الذي يعتبره الكثير من الخبراء وقود القرن الحادي والعشرين بلا منازع .

وسوف نحاول في هذا العنصر إبراز مختلف المعوقات الأساسية والتحديات الجوهرية التي تقف في وجه إنشاء سوق غاز عالمية، كما سوف نستشرف الآفاق المستقبلية لهذه السوق العالمية

1.معوقات و تحديات انشاء سوق عالمية للغاز :

يمكن أن نقسم هذه الصعوبات والتحديات إلى ما يلي :

1.1.الصعوبات و التحديات الاقتصادية التقنية و الجغرافية :

تعترض صناعة الغاز وتجارته الدولية العديد من الصعوبات والتحديات الاقتصادية، التقنية والجغرافية ، التي ساهمت بشكل كبير في الوقوف كعائق أمام إنشاء سوق دولية له، ويمكن أن نوجزها فيما يلي:

_بعد أماكن الاستهلاك عن أماكن الإنتاج، وتركز احتياطاته في أقاليم جغرافية معينة، ساهم في جعل سوق الغاز إقليمية بدرجة كبيرة؛

_صعوبة نقل الغاز عن طريق الأنابيب وتكاليف تسييله الباهظة، والصعوبات التقنية في مجال تخزينه، جعل من تجارته الدولية صعبة ومكلفة جد ف ا، العائق الأساسي أمام تجارة الغاز الدولية يتمثل أساسا في صعوبة النقل والتخزين وكلفتهما الباهظة؛

2.1.الصعوبات و الرهانات السياسية :

تواجه إنشاء سوق عالمية للغاز أيضا الكثير من الصعوبات والرهانات السياسية، والمتعلقة أساسا بمعارضة الدول الصناعية الكبرى لنشوء منظمة دولية للغاز، تنظم سوق الغاز العالمي، بسبب أن ذلك قد يؤثر في أمنها الطاقوي على المديين المتوسط و البعيد، فالدول الصناعية الكبرى اليوم هي المتحكمة في سوق الطاقة والمسيطرة عليه، فبإمكانها التحكم في أسعار الغاز والمفاوضة عليه مع الدول المصدرة له لتخفيضها وقت الحاجة لذلك، وإنشاء منظمة دولية للغاز يساهم في الحد من مثل هذه التطلعات والسيطرة الجيوسياسية للدول الكبرى على المصادر الطاقوية ومن بين ها الغاز، وبالتالي فهي تضع الكثير من العوائق السياسية أمام نشوء مثل هذ ه المنظمة التي من الممكن تنظم سوق الغاز مستقبلا.

المطلب الثالث :اساسيات تسعير الغاز في الأسواق الإقليمية :

تتميز عملية تسويق وتجارة الغاز بقلة المرونة، وهي تختلف كثيرا عن تلك المتعلقة بتجارة البترول أو غيره من مصادر الطاقة الأخرى، فصناعة الغاز تعتبر من الصناعات حديثة العهد نسبيا ، وتتميز بارتفاع التكاليف وبدرجات تعقيد عالية في كافة مراحل سلسلة الصناعة الغازية، كل هذه الأمور وأخرى، تؤثر بدرجة كبيرة على أسعار هذه الثروة في الأسواق الإقليمية المختلفة، وسوف يناقش هذا المطلب مختلف الجوانب المتعلقة بأسعار الغاز وأساسيات تسعيره في الأسواق الدولية، وكذلك مختلف التوقعات والاتجاهات المستقبلية .

1.طبيعة و أنواع أسعار الغاز :

تتميز أسعار الغاز في العالم بطبيعة إقليمية، بحيث تختلف من منطقة إلى أخرى، وأحيانا من استخدام لآخر في المنطقة نفسها، بسبب المحددات الخاصة بصناعة الغاز وسوقه في العالم .

فمن ناحية أسعار الغاز المحلية (سعر الغاز داخل الدولة المنتجة) فهي تختلف من دولة لأخر، بناء على الظروف الاقتصادية وسياسة الدولة المعنية في مجال الطاقة على المستوى الداخلي بصفة عامة، كما انها تتميز في كثير من الأحيان خاصة في الدول النامية المصدرة للغاز بمستويات منخفضة مقارنة بالأسعار العالمية.

–سعر الاتفاق : وهو سعر الغاز الذي يتم الاتفاق عليه بين الطرف المصدر والطرف المستورد، على أساس عقد ملزم بينهما، ويتم تحديده بالدولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية أو لكل متر مكعب؛

–سعر الحقيقي: أو ما يسمى بالسعر النهائي وهو يختلف عن سعر الاتفاق بكون هذا الأخير قد يتغير بمرور الزمن تبعا للعديد من العوامل التقنية، الاقتصادية والسياسة المحيطة بظروف العقد.

2.طرق مبادئ تسعير الغاز :

هنالك مبادئ وطرق عامة لتسعير الغاز في كل سوق إقليمية معينة، ويتأثر اختيار الطريقة المناسبة بعدة عوامل منها طبيعة الاستخدام النهائي والسوق المستهدفة ، وعدد وطبيعة الجهات الموردة للغاز بمختلف أنواعه لتلك السوق، وطبيعة التحديات سوآءا أكانت سياسية، اقتصادية، مالية أم تقنية .

3.الاعتبارات المؤثرة في تسعير الغاز :

يتحدد تسعير الغاز نتيجة للتفاوض بين المصدر والمستورد ، متأثرا بعدة عوامل منها الموقف التفاوضي لكل منهما، والذي يتأثر بدوره وبصورة كبيرة بموقف كل منهما من حيث الخيارات الطاقوية البديلة المتاحة، كما يتأثر التسعير بالاستراتيجية التسويقية التي يتبعها المنتج في السوق التي يريد دخولها سوآءا أكانت تهدف لتعظيم المردود على المدى القصير أو الحفاظ على الحصة أو زيادتها في تلك السوق على المدى البعيد.

ومن خلال هذا الفصل تبينت لنا أهمية الثروة الغازية من حيث استعمالاتها في شتى المجالات الاقتصادية الاستراتيجية ، وكذلك من حيث توفرها بشكل كبير عالميا، و حيث الغاز يعتبر مصدرا طاقويا أنظف من البترول والفحم، وملائما لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة، لمراعاته للجوانب البيئية ولكفاءته الاقتصادية.

خاتمة الفصل الثاني

لقد اعتبر الغاز بجميع أنواعه ولفترة طويلة مصدرا ثانويا للطاقة، و بمرور الزمن ومع تسارع الأحداث العالمية التي زادت حدة، ظهور الأزمة البترولية في السبعينات من القرن الماضي، والتي أدت إلى ارتفاع أسعار البترول بشكل كبير، وفي ظل الإتفاقيات الدولية في مجال البيئة والحد من التلوث وانبعاث الغازات الدفيئة وإلزاميتها، أصبح الغاز يحتل مكانة مرموقة في ميزان الطاقة العالمي، وزاد الطلب عليه بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية، ويتوقع الخبراء أن ينمو هذا الطلب خلال السنوات القادمة، وأضحى الغاز يستخدم في شتى المجالات والقطاعات الإستراتيجية، فهو يستخدم كمصدر لإنتاج الطاقة الكهربائية، ويستخدم في الصناعات البتروكيماوية والصناعات الأخرى المنتجة للثروة، كما يستخدم بكفاءة عالية في القطاع المترلي والخدمي والقطاع الزراعي، وبالتالي فقد أصبح يساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية، مع مراعاته للجوانب البيئية بسبب نظافته وكفاءته الطاقوية . كما تطورت التجارة الدولية للغاز بشكل كبير في السنوات الماضية، رغم المعوقات العديدة التي تعترضها، سواءا أكانت إقتصادية أم تقنية أو حتى سياسية، وتتميز سوق الغاز العالمية بوجود ثلاثة أسواق إقليمية رئيسية هي السوق الأمريكية، السوق الأوروبية والسوق الأسيوية للغاز، حيث تمثل مجمل هذه الأسواق أكثر من 60% من الطلب العالمي الإجمالي على الغاز بنوعيه المسال والطبيعي المنقول عبر الأنابيب، ولكل سوق منها خصائصها الاقتصادية، من حيث اختلاف مستوى الطلب على الغاز، وكذلك من حيث تباين أسعار هذا الأخير في كل سوق، ولكن يتوقع الخبراء أن تصبح أسعار الغاز أكثر مرونة وارتباط في جميع هذه الأسواق بشكل يؤدي إلى توحيد السوق العالمية للغاز والخروج بها من نطاقها الإقليمي . ومن خلال هذا الفصل تبينت لنا أهمية الثروة الغازية من حيث استعمالها في شتى المجالات الاقتصادية والإستراتيجية، وكذلك من حيث توفرها بشكل كبير عالميا، و حيث أن الغاز يعتبر مصدرا طاقويا أنظف من البترول والفحم، وملائما لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة، لمراعاته للجوانب البيئية ولكفاءته الاقتصادية .

الفصل الثالث

ماهية و اتجاهات التجارة الخارجية

تمهيد

تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في معظم الاقتصاديات الدولية حيث توفر للاقتصاد ما تحتاج إليه من سلع وخدمات غير متوفرة محليا، من خلال نشاط الاستيراد وفي نفس الوقت تمكنه من التخلص ما لديه من فائض من السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير.

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

يتناول هذا المبحث مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها وأسباب قيامها وأهم العوامل المؤثرة فيها.

المطلب الأول : مفهوم التجارة الخارجية وهيكلها

الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية:

التجارة في **اللغة**: تعني: تقليب المال لغرض الربح وهي حرفة التاجر، والتاجر هو الذي يبيع ويشتري أو الشخص الذي يمارس الأعمال التجارية على وجه الاحتراف بشرط أن تكون له أهلية الاشتغال بالتجارة، ونقول عن الرجل تجر أو اتجر إذا مارس البيع والشراء.

والتجارة في **الاصطلاح**: التجر هو التصرف بالبيع والشراء لتحصيل الربح.

وفي **تعريف آخر**: التجارة هي تقليب المال بالمعاوضة لغرض الربح

ويقول ابن خلدون: أعلم أن التجارة محاولة الكسب لتنمية المال بشراء السلع بالرخص والبيع بالغلاء وذلك القدر النامي يسمى ربحا، والمحاولة لذلك الربح إما بأن يختزن السلعة ويتحين بها حوالة السوق من الرخص إلى الغلاء فيعظم ربحه، وإما أن ينقلها إلى بلد آخر تنفق (أي يروج) فيه تلك السلعة أكثر من البلد الذي اشتراه فيه فيعظم ربحه.

– بلغداسي إيمان: **أثر تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر الفترة 1995-2012**،مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2013-2014،ص31.

– المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، 2004، "موسوعة الإدارة العربية الإسلامي، المجلد الخامس، ص221.

ومن الناحية **الاقتصادية**: تنوعت التعاريف الخاصة بالتجارة الخارجية بناء على الهدف من دراستها وقد عرفت:

1. تعرف التجارة الخارجية بأنها أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة، فضلا عن سياسات التجارة التي تطلقها دول العلم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين دول مختلفة.

2. التجارة الخارجية هي عملية التبادل التجاري التي تتم بين الدولة ودول العالم الأخرى وتشمل عملية التبادل هذه السلع المادية، الخدمات، النقود، الأيدي العاملة.

الفرع الثاني: هيكل التجارة الخارجية.

يتكون هيكل التجارة الخارجية في أي دولة من العناصر الآتية:

1-الصادرات: هي سلع منتجة في الداخل وتستهلك في الخارج، بذلك فهي تمثل قيمة المنتجات الوطنية التي ينتظر أن يشتريها العالم الخارجي.

إضافة إلى ذلك فهي العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات التي يؤديها بصفة نهائية المقيم لغير المقيم في البلد بغض النظر عن المقيم إذا كان متواجدا في الحدود الإقليمية للبلد أو خارجها.

وبما أن الصادرات تمثل إنفاقا أجنبيا على السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن فهي تؤدي بدورها إلى زيادة الدخل القومي أي تصنيف قوة جديدة للإنفاق الكلي.

وتقسم الصادرات إلى نوعين:

- ✓ الصادرات المنظورة: تتمثل في السلع الملموسة كالسلع الاستهلاكية والإنتاجية مثل البترول والآلات.
- ✓ الصادرات غير المنظورة: وتتمثل في الخدمات (غير ملموسة) مثل:

-خدمة النقل الدولي "النقل الجوي والبحري والبري".

-خدمات التأمين الدولي.

-خدمات السفر في مقدمتها حركة السياحة العالمية.

2-الواردات: عكس الصادرات يمكن أن تعرف الواردات على أنها عملية إدخال السلع والخدمات أجنبية إلى السوق الوطنية.

وتنقسم هي الأخرى إلى:

- ✓ الواردات المنظورة: وهي الواردات الملموسة كالسلع.
- ✓ الواردات غير المنظورة: تتمثل في الخدمات.

المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية.

تكمن أهمية التجارة الخارجية فيما يلي:

1. يشير الكثير من المحللين أنه لولا وجود التجارة الخارجية لكانت الثورة الصناعية في أوروبا محدودة في آثارها ولها تضاعف في حجم السكان وذلك لأن دول غرب أوروبا الكثيفة السكان يحتاج منها إلى نسبة كبيرة من المواد الغذائية، و المواد الخام و غيرها التي كانت لابد أن تستوردها من باقي دول العالم.

2. زيادة معدّل النمو الاقتصادي عن طريق التخصص في السلع التي للدولة ميزة نسبية وتنافسية و بالتالي زيادة الدخل القومي و زيادة الرفاهية.

3. تعتبر التجارة الخارجية منفذ لتفريغ فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية، حيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما يستطيع السوق المحلي استيعابه.

4. القدرة على تمويل الكثير من المشروعات عن طريق الاستثمار المباشر واستيراد رؤوس الأموال الأجنبية خاصة بالنسبة للدول النامية.

5. القدرة على الاستعانة بالأيدي العاملة والخبرات الأجنبية لأن تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالي يحتاج إلى كوادر فنية ماهرة في الأيدي العاملة وقد تكون غير متوفرة بالبلد.

6. القدرة على تحويل المدخرات المحلية إلى استثمارات وخاصة في الدول النامية التي تحتاج إلى استيراد المعدات والآلات والسلع الاستثمارية التي لا ينتجها الاقتصاد المحلي.

- زوال الحبيب: **تمويل التجارة الخارجية مخاطر وضمانات**، رسالة ماجستير،غير منشورة، جامعة البليدة، 2004، ص15.

المطلب الثالث : أسباب قيام التجارة الخارجية

ترتبط مختلف بلدان العالم فيما بينها بعلاقات اقتصادية متشعبة تنشأ بمناسبة قيامها بالتجارة الخارجية ويعود ذلك إلى مجموعة من الأسباب التي أدت إلى قيام التجارة الخارجية، كما تتأثر هاته الأخير بمجموعة من العوامل.

يمكن إجمال هذه الأسباب فيما يلي:

-**التخصص الدولي:** إن الدول سابقا لا تستطيع أن تعتمد على نفسها كليا في إشباع حاجات أفرادها وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية بين دول العالم.

- **تفاوت التكاليف والأسعار لعوامل الإنتاج والأسعار المحلية:** إذ يعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافعا للتجارة بينها وبالذات في الدول التي تملك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير الذي يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دولة أخرى تنتج بكميات ليست وفيرة، وبالتالي ترتفع لديها تكاليف الإنتاج مما يعطي الدولة الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بالدولة الثانية.

-**اختلاف ظروف الإنتاج:** فبعض المناطق تصلح لزراعة البن والشاي مثلا، فيجب أن تتخصص في هذا النوع من المنتجات الزراعية، وتستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط الذي يتوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي مثل دول الخليج العربي.

-**اختلاف الميول والأذواق:** فالمواطن المحلي يفضل الأجنبية حتى ولو توفر البديل المحلي منها، وتزداد أهمية العامل مع زيادة الدخل الفردي في الدولة.

* حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996، ص13.

* عبد الباسط عبد الوفاء، **التجارة الخارجية**، دار النهضة العربي، الطبعة الأولى، مصر، 2000، ص14.

المبحث الثاني: الاتجاهات الجديدة للتجارة الخارجية.

لقد عرفت التجارة الخارجية نموا متزايدا منذ الحرب العالمية الثانية، ورغم أزمة السبعينيات من القرن الماضي التي قلصت من حجم النمو السنوي فإن التجارة الخارجية قد حافظت نسب نمو مرتفعة، و لإعطاء نظرة عن اتجاهات التجارة الخارجية الجديدة سوف نستهل بمرحلة الثمانينيات إلى غاية بداية الألفية الثانية.

المطلب الأول: تطور اتجاهات التجارة الخارجية

الفرع الأول: اتجاهات التجارة الخارجية خلال عقد الثمانينات.

تميزت مرحلة الثمانينيات من القرن الماضي بمجموعة من المتغيرات انعكست على التجارة الخارجية لكل الدول المتقدمة و النامية، و تشير هذه المرحلة أيضا إلى الدور المتزايد للتجارة الدولية في الاقتصاد العالمي،كما عرف عقد الثمانينيات تزايد وتيرة احتكار و تدويل الإنتاج وتركيز رأس المال والتجارة.

إن الطبيعة المتناقضة للتجارة الدولية في عقد الثمانينيات طرحت من جديد الخطر الجاثم داخل النمط التقليدي للتقسيم الدولي للعمل والمتمثل في التناقص الحاد بين النمو السريع في صادرات المواد المصنعة و النمو البطيء في صادرات المواد الأولية.

ولا يبدو في ظل هذه الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية أن هناك بوادر تحسن التبادل التجاري للدول النامية، إذ أن التوقعات و مؤشرات التجارة الخارجية للنصف الثاني من عقد الثمانينيات تخفي وراءها الكثير من الصعوبات التي تلاحق بصفة خاصة التجارة الخارجية للدول النامية.

ففي السنوات الأخيرة وبسبب السياسة الصناعية تحولت التجارة الخارجية إلى عائق، لذا فإن تدني معدلات التجارة الخارجية و تقيدها هو نتيجة لتدني النمو الاقتصادي العالمي، فالتباطؤ الواسع في معدلات النمو الاقتصادي مسؤولا بالدرجة الأولى عن هبوط متوسط معدل النمو السنوي لحجم التجارة الخارجية من 8% خلال الستينيات إلى 5,7% خلال السبعينيات وإلى 2,7% خلال النصف الأول من الثمانينيات من القرن الماضي

الفرع الثاني: اتجاهات التجارة الخارجية خلال عقد التسعينات.

عرفت التجارة الخارجية خلال عقد التسعينيات تقلبات متعددة ففي سنة 1991 نمت التجارة العالمية بـ 5.3% و بـ 6% في سنة 1992 مقابل انخفاض في معدل الناتج العالمي من 1.6% إلى 0.7% بين عامي 1990 و1992، وبذلك زاد حجم التجارة العالمية في عام 1992 بمعدل أسرع من معدل نمو الإنتاج في البلدان الصناعية (1.5%)بنحو أربع مرات، وعلى الرغم من ذلك فهذه المعدلات اقل مما كانت عليه في السنوات الأخيرة من عهد الثمانينيات وهذا يعكس ظروف الكساد التي سادت في البلدان المتقدمة،إذ سجلت في عام1995 ادني مستوى نمو(0.9%)منذ كساد عام 1982،مع وجود تفاوت في الأداء الاقتصادي بين هذه الدول،وفي عام1991 انخفض الناتج العالمي بنسبة تقدر ب0.3%وكان هذا أول انخفاض يسجل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

وأدى التراجع الكبير في سرعة نمو الإنتاج في بعض البلدان الصناعية الكبرى إلى تخفيض الطلب على السلع المتداولة، فضلا عن تراجع معدلات النمو في البلدان النامية،باستثناء بلدان شرق أسيا التي بدأت بتنفيذ برامج التكييف الهيكلي في عامي (1990،1991) لذا شهدت حالات انكماش في الأنشطة الاقتصادية مع بدء العمل بسياسات نقدية وضريبية متشددة، وعلى الرغم من زيادة الإنتاج في البلدان النامية بنسبة 4.5% في عام 1992 إلا أن هذا النمو يحقق فروقات مهمة بين مختلف المناطق النامية.

إضافة لانكماش نمو الإنتاج العالمي، هناك عوامل أخرى تقف وراء فتور التجارة الخارجية كالأحداث التي وقعت في الخليج والتغيرات في شرق أوروبا، وانخفاض معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية بنسبة 2.3% عام .1992

الفرع الثالث: اتجاهات التجارة الخارجية في بداية الألفية الثالثة.

تميزت سنة2001 بانخفاض في الإنتاج العالمي والتجارة الخارجية فقد بلغ معدل الإنتاج العالمي أدنى مستوياته منذ 1982 حيث وصل إلى 1.5% كما انخفضت التجارة الخارجية إلى 1.5% بعدما كانت11%في سنة2000 ويرجع هذا الانخفاض إلى تراجع الاستثمارات خلال سنة 2001 بأمريكا الشمالية (-3 %)بعدما كان 10% من سنة 2000. لعل هذه الانخفاضات التي عرفها الإنتاج العالمي والتجارة الخارجية خلال سنة 2001 ترجع أساسا إلى أحداث 11سبتمبر بالولايات المتحدة الأمريكية،والتي مست اغلب القطاعات في كل المناطق باستثناء بعد دول أسيا. وترجع هذه الاتجاهات الجديدة للإنتاج والتجارة الخارجية إلى عدة عوامل أهمها:

1- انخفاض الإنفاق في قطاع التكنولوجيا للإعلام أدى إلى انخفاض في تجارة التجهيزات المكتبية وأجهزة الاتصال.

2- تأثير انخفاض الإنتاج العالمي على مجموعة من القطاعات الأساسية كالحديد و الصلب.

3- انخفاض سعر البترول ب9% أدى إلى انخفاض صادرات المحروقات ب8%.

المطلب الثاني: مراحل تطور التجارة الخارجية في الجزائر.

الفرع الأول: مرحلة احتكار التجارة الخارجية.

تميزت فترة ما بعد الاستقلال باحتكار الدولة للتجارة الخارجية ، و ذلك نتيجة لقلة المداخيل بالعملة الصعبة و التخفيض من الواردات و زيادة الصادرات

أولا : نظام الواردات:

تميزت المرحلة ما بين 1962 و 1970 بتدخل الدولة في النشاطات التجارية الخارجية ، بالاعتماد على مبادئ التخطيط و التوجيه ، حيث احتكرت استيراد المواد الواسعة الإستهلاك كالقهوة ، و السكر ، و الشاي ...الخ ، و تصدير بعض المنتجات التي تحقق فيها فائض كالزيتون ، و الزيت ...الخ . و لكن خلال هذه المرحلة لم يكن هناك احتكار مطلق للتجارة الخارجية، حيث اعترفت الدولة بوجود قطاع خاص في هذا المجال. مما أدى في سنة 1964 بتأسيس فرق مهنية للشراء هدفها جمع المستوردين الخواص الذين كوّنوا مؤسسات ذات رأسمال عمومي . و من جهة مقابلة قامت الدولة في 1978/02/11 بالتأكيد على احتكارها للتجارة الخارجية و ذلك بموجب القانون 02-78 و الذي تضمن النقاط التالية :

- تأميم التجارة الخارجية أي تأميم كل المبادلات مع الخارج بما فيها عقود البيع و الشراء للسلع و الخدمات
- إلغاء الوسطاء أي أن التعامل يكون مباشر بين المؤسسة العمومية المتمتعة بالامتياز و مؤسسة عمومية أجنبية

ثانيا : نظام الصادرات.

أكّدت التعليمة 74-11 بتاريخ 1974/01/30 على تحرير تجارة الصادرات و رفعت تطبيق احتكار الدولة على هذه الأخيرة إلا في بعض الحالات الخاصة أين تمنع بعض المواد من التصدير.

و حسب ما جاء في القانون 78-02 في مادته الأولى حول احتكار الدولة للتجارة الخارجية : كل الصادرات من أملاك و لوازم و خدمات تعتبر من مهام الدولة ، هذا ما يبين أن كل عقد يتم مع مؤسسة أجنبية لا يتم إلا بتدخل الدولة أو جهاز تابع لها .

لكن خلال الثمانينيات عمدت الدولة إلى ترقية الصادرات خارج نطاق المحروقات و ذلك من خلال :

- ✓ **التشجيعات الجبائية** : فقانون المالية لسنة 1986 أتى بإعفاءات جبائية حيث أن حساب الضريبة على النشاط الصناعي و التجاري يجب أن يقيم رأس المال خارج الصادرات أما الإعفاء الثاني فيتمثل في الضريبة الوحيدة الإجمالية على الإنتاج التي تستفيد منها الصادرات .
- ✓ **التشجيعات من ناحية الأسعار** : إن المرسوم 86-46 بتاريخ 1986/12/24 قد أكد على إمكانية المساعدة في ترقية الصادرات و تقديم إعانات للأسعار .

الفرع الثاني: مرحلة تحرير التجارة الخارجية

بعد الأزمة البترولية لسنة 1986، و انخفاض عائدات الجزائر من العملة الصعبة، أصبحت بلادنا غير قادرة على تغطية وارداتها و تسديد خدمات الديون التي تفاقمت خلال هذه المرحلة. و هذا ما أدى إلى وجوب إعادة جدولة الديون الخارجية ، حيث ارتفعت معدلات خدمة الديون الخارجية إلى 78% مما أدى إلى انخفاض المستوى المعيشي للسكان و زيادة نسبة البطالة ...

و نظرا لتفاقم الوضع دخلت السلطات الجزائرية في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي FMI، للحصول على قروض للتخفيف من العجز المسجل في الميزان التجاري الجزائري الذي كان في عجز دائم. حيث قامت حكومة الجزائر بإبرام عقد Stand By مع الـ FMI بتاريخ1989/05/30 ، الذي نص على ضرورة ترشيد السياسة النقدية و التخلص من عجز الميزانية و تخفيض تدريجي لقيمة العملة الوطنية ، و كذا إضفاء نوع من المرونة على الأسعار و رفع احتكار الدولة بإدخال ميكانيزمات جديدة لتسيير قطاع التجارة الخارجية.

أولا: نظام الواردات:

في أوت 1990 و بموجب المادة 41 من قانون المالية التكميلي ، و في فيفري 1991 بموجب مرسوم تنفيذي يتعلق بشروط التدخل في عمليات التجارة الخارجية و التي تتحدد من دون التمييز بين متعامل من القطاع العام أو الخاص ، أصبح البنك المركزي هو المنظمة الوحيد للتجارة الخارجية ، و هذا ما جعل بالسوق الجزائرية تصبح مكدسة بالمواد الاستهلاكية المستوردة ، و النتيجة كانت الاستمرارية في المديونية نظرا لتناقص العملة الصعبة و هذا ما أدت بالحكومة للتدخل لتوجيه و تأطير عمليات التجارة الخارجية حسب الإمكانيات الوطنية من العملة الصعبة .

ثانيا: نظام الصادرات :

فيما يخص صادرات الجزائر فإنه باستثناء بعض المنتوجات الإستراتيجية التي بقيت ممنوعة من التصدير فإن باقي المنتوجات قابلة للتصدير .

فعملية التصدير تدعوا المصدر الجزائري إلى إتباع الإجراءات القانونية التالية :

- إجراءات التوطين البنكي و التي نص عليها القانون الصادر عن بنك الجزائر ، و يعرف التوطين على أنه العملية التي تسمح للمصدر المقيم أن يختار بنك معين يتعهد من خلاله بالقيام بكل الإجراءات البنكية .
- و في القانون 22/94 الصادر في 1994/04/12 حددت نسبة إيرادات التصدير خارج المحروقات و المواد المعدنية التي لها حق في تسجيل الحسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين .
- القانون 13/91 الصادر في 1991/08/14 و المتعلق بإجراءات التوطين و القواعد المالية الخاصة بالصادرات خارج المحروقات حيث تخضع صادرات السلع للبيع VenteFerme أو عن طريق ودائع و كذا تصدير الخدمات للخارج بالدفع المسبق .

الفرع الثالث : بنية المبادلات الخارجية الجزائرية.

لقد أكدت الجزائر على التزامها بتطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية بدءا بتحرير التجارة الخارجية و الخوصصة ، و هذا إتباعا لبرنامج صندوق النقد الدولي ، و الذي حث على ضرورة الإسراع في تنفيذ هذه الإصلاحات .

الدخول إلى الأسواق الخارجية

التعاون (الجزائر – الإتحاد الأوروبي) :

يعتبر الإتحاد الأوروبي الشريك الأول و التقليدي للجزائر ، حيث يحتل مكانة هامة في التجارة الجزائرية بنسبة تفوق 70% من مجمل المبادلات الخارجية . و هذا ما استوجب التوقيع على اتفاقية شراكة مع الإتحاد الأوروبي ، تشمل جوانب عدة أهمها :

- المبادلات التجارية .
- التعاون الاقتصادي و المالي و التقني .
- التعاون في ميدان اليد العاملة .

– المنتوجات الزراعية :

إن المبادلات مع المنطقة الاقتصادية الأوروبية CEE تخص كل من التمور و الخمور و المنتوجات الزيتية و الحمضيات ،...الخ و بصفة عامة فإن الإتحاد الأوروبي يمتص أكثر من 50% من منتجاتنا الزراعية ، و أن أكثر من 60% من وارداتنا مصدرها الدول الأوروبية .

– المنتوجات الصناعية :

لقد بلغت الصادرات الأوروبية نحو الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1986 و 1993 حوالي 50 مليار دولار. وهذا جاء نتيجة للإعفاء من الحقوق الجمركية و القيود الكمية للمنتجات الصناعية، و بالتالي أصبح من السهل دخول المنتجات الأجنبية إلى السوق المحلية. مما استوجب فيما بعد التوقيع على عقد الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

- **ADHESION DE L'ALGERIE A L'O.M.C -documents du ministère du commerce – 1995**

خلاصة الفصل الثالث :

تزداد أهمية دراسة العلاقات التجارية الدولية على النطاقين المحلي والعالمي يوما بعد يوم، نظرا للتطورات المعاصرة للاقتصاد الدولي، ولقد أعقب نهاية الحرب الباردة وانهيار المعسكر السوفياتي تنامي ظاهرة العولمة والإقليمية في النظام الاقتصادي الدولي، كما أصبح يواجه الاقتصاد العالمي في الوقت الحالي تغيرات جوهرية ناجمة عن انجازات الثورة العلمية والتكنولوجية، الأمر الذي أحدث تغيرات في اتجاهات التجارة الخارجية وفي مكانة الدول على الساحة الدولية، كل هذا أدّى إلى تعميق عولمة الأسواق، ففي أيطار عمليات التحول الكبرى التي يشهدها العالم بدأت تترسخ مجموعة من التوجهات والتغيرات التي تميزت بانسياب الدول إلى تحرير اقتصادياتها والتسابق للانضمام تحت غطاء منظمات تدعم هذا المسعى، والعمل باتفاقيات تحرير التجارة الخارجية وحرية انسيابها وتقليص المعوقات التي تحول دون ذلك، و لم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل تجاوزه إلى مسعى لا يقلأهمية من شانه تدعيم هذا التحرر وهو ذلك المتعلق بظهور الكيانات الكبرى والتكتلات الاقتصادية الإقليمية

الخاتمة

الخاتمة

و مما سبق يمكننا استخلاص بعض النتائج التالية:

– هناك اهتمام كبير من طرف الدولة بقطاع المحروقات وذلك من خلال انتهاج استراتيجية التنمية المتمثلة في المخططات الثلاث الأولى و ذلك باعتباره المورد الرئيسي لهذه المشاريع الضخمة.

– إن تقلبات أسعار النفط والغاز في السوق من شأنها التأثير على مختلف مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي للتبادل التجاري إيجابا في حال ارتفاع الأسعار وسلبا واختلالا في حال انخفاضها وانحصار المصادر المالية و ذلك لاعتماد الجزائر على قطاع النفط كمحرك وحيد للنشاط الاقتصادي الوطني.

– هناك علاقة وطيدة بين العوائد البترولية المرتبطة أساسا بأسعار النفط الدولية و معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

– إن لاعتماد الجزائر على قطاع المحروقات بشكل أساسي عرّض التوازن التجاري لتأثير تقلبات أسعار النفط في السوق النفطية و بالتالي حدوث أزمات اقتصادية و اجتماعية و سياسية في حال انحصار و انخفاض العوائد المالية.

– ارتباط التوازن التجاري بقطاع المحروقات يجعله يتأثر بشكل كبير بالأحداث التي تحدث في السوق النفطية.

– إن العوائد المالية الكبيرة المحققة لم تستفد منها الجزائر في استثمار ذلك في مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى و بقيت التبعية النفطية مطلقة للاقتصاد الجزائري.

المقترحات و التوصيات:

و أما عن المقترحات و التوصيات التي يمكننا تقديمها نذكر:

– على الحكومة الاستفادة من الجباية البترولية في عملية تنويع التبادلات التجارية وتنويع مصادره

– استغلال العائدات من المحروقات استغلالا جيدا بالإضافة إلى إيجاد بدائل لهذه السلعة.

– التركيز على القطاع الصناعي و تشجيع المؤسسات الوطنية و دعمها أمام المنافسة الأجنبية.

– التخفيف من حدة الاعتماد على الإيرادات النفطية و ذلك بتشجيع الاستثمار الأجنبي في مختلف القطاعات خصوصا التي لها قدرات تصديرية قادرة على جلب العملة الصعبة.

– الاهتمام بالقطاعات الأخرى مثل الزراعة و السياحة و إعطائها الدعم الأكبر بالإضافة إلى الاستثمار الأمثل في رأس المال البشري لأنه هو الثروة الحقيقة للأمم .

آفاق الدراسة :

تناولنا دراسة أثر انهيار أسعار النفط على معدلات التبادل التجاري الجزائري وأثر تغيرات أسعار المحروقات على التوازن التجاري الدولي في الجزائر.

أثر الثروة الغازية واستراتيجية استغلالها .

دور الجباية العادية في الاقتصاد الوطني وهل يمكنها أن تحل محل الجباية البترولية.

تمت بفضل الله تعالى و عونه.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1-المصادر:

1- المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، 2004، "موسوعة الإدارة العربية الإسلامي، المجلد الخامس.

2- جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2006.

3- زوال الحبيب: تمويل التجارة الخارجية مخاطر وضمانات، رسالة ماجستير،غير منشورة، جامعة البليدة، 2004.

4- عبد المطلب عبد المجيد، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي للمبادئ)، الدار الجامعية، 2001.

5- محمد أحمد السريني، التجارة الخارجية، كلية التجارة، الإسكندرية، 2009.

6- محمد بن إبراهيم التويجري، التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة، المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة، تونس، 2009.

7- أحمد عادل حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، بيروت، 1993 .

8- التقرير الإستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة (2002-2003).

9- أمينة مخلفي،" أثر تطور المنظمة استغلال النفط على الصادرات (دارسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،الجزائر،ط1، 2012/2011.

10- بلغداسي إيمان: أثر تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر الفترة 1995-2012،مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2013-2014.

11- بورنان الحاج، "السوق البترولية في ظل الحوار بين المنتجين والمستهلكين"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2002.

12- بوكونة نورة، طرق تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادية جامعة الجزائر 3، 2011-2012.

13- تقارير بنك الجزائر,2004,2000,2010,2013.,

14- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك، العدد 28 سنة 2001 متوفر على :www.oapecorg.org

15- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 35سنة2008متوفرعلى .www.oapecorg.org

16- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 36سنة2009متوفرعلى .www.oapecorg.org

17- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد29سنة2002متوفرعلى :www.oapecorg.org

18- حسين عبد الله، "مستقبل النفط العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

19- حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة.

20- سالم عبد الحسن أرسن،" اقتصاديات النفط "،الجامعة المفتوحة،طرابلس، 1999 .

21- صباح نعوش، "إلى أين أسعار النفط"، مجلة أخبار النفط والصناعة،الإمارات العربية المتحدة، أكتوبر 2000،متوفرة على الموقع التالي:www.moenr.gov.ae.

22- صندوق النقد الدولي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، 2007.

23- ضياء مجيد الموسوي، "ثورة أسعار النفط"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ط2005.

24- عبد الباسط عبد الوفاء، التجارة الخارجية، دار النهضة العربي، الطبعة الأولى، مصر، 2000.

25- قويدري قوشيح بوجمعة،" انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، الجزائر ،2008 2009. الشلف، الجزئر، 2008 .

26- كامل بكر ي وآخرون، " الموارد و اقتصادياتها"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1986.

27- ماجد بن عبد الله المنيف،" منظمة الدول المصدرة للبترول(أوبيك)نشأتها و تطورها و التحديات التي تواجهها" ،مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد41 سنة2008.

28- محمد أحمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1983.

29- محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، لبنان، 2010.

30- مشدنوهيبة،"أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005.

31- مهداوي هند وآخرون " الأزمة المالية العالمية و تداعياتها على أسعار النفط حالة الجزائر" ،مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني بسطيف بعنوان :الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، 20-21 أكتوبر 2009.

32- نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

33- هاشم علوان حسين، عبد الله محمد جاسم ، " اقتصاديات الموارد الطبيعية " ، بغداد 1992 .

34- ماركو بولو (1254-1324) تاجر ورحالة ايطالي شهير قام برحلات نحو أواسط آسيا والصين.

35- الاسكوا ، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا ،الأمم المتحدة نيويورك ،1992.

36- الأمم المتحدة، دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم ،نيويورك ،1996 .

37- حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،2006،ص ص16-17.

38- قويدري قوشيح بوجمعة، "انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف – الجزائر، 2008-2009.

39- حمادي نعيمة، "تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربة خلال الفترة 1986-2008"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف- الجزائر،2008-2009.

❖ باللغة الأجنبية:

1. Chems Eddine Chitour , « La politique et le nouvel ordre pétrolière international » , Ed
2. CIA ,le monde en 2030, Editions des Equateurs ,2013 .
3. Maurice durousset , Op_ cit.
4. Mohamed Elhocine Benissad, op, cit.
5. BP, "Statistical Review of World Energy," BP, June2014 http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2014/cr1432.pdf
6. International Monetary Fund, "Algeria 2014 Article IV Consultation," IMF, December
7. Jean Pierre Angelier , « énergie international 1987-1988 » , Economica 1987.
8. Maurice durousset , « Le marché du pétrole » , Edition Ellipses 1999.
9. Maurice durousset , Op_ cit, P.
10. Mohamed Elhocine Benissad, "éléments d'économie pétrolière, les hydrocarbures, Présent et Future", OPU Économica, Algérie, 1981.
11. ADHESION DE L'ALGERIE A L'O.M.C -documents du ministère du commerce – 1995.
12. Chabrelie.F. L'industrie gazière à l'horizon 2020, Cedigaz, Panorama 2006, Paris, 2006, P.6
13. P.S. Dasgupta and G.M.Heal, Economic theory and exhaustible resources, james Nisbet – Co ltd. Digswell Place ,Welwyn, Herts, and Cambridge University press, P.153